المملكة المغربية
مجلس النواب
ⵓⵍⴳⴻⵔ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

التقرير التركيبي للمهمة الاستطلاعية

حول أسعار بيع المحروقات السائلة للعموم وشروط المنافسة بعد قرار التحرير

مقرر المهمة الاستطلاعية: السيد النائب سعيد ضور

الأربعاء 28 فبراير 2018

المحتويات

مقدمة 4

1.منطلقات وبواعث المهمة الاستطلاعية..... 4

2.تشكيلة اللجنة..... 5

3.أهداف المهمة الاستطلاعية

7.....

4.إشكالية تقرير المهمة الاستطلاعية..... 7

5.منهجية عمل المهمة الاستطلاعية..... 8

أ-دراسات الوثائقية..... 8

ب-جلسات استماع مع الفاعلين المعنيين..... 8

ج- الاستئناس بالتجارب المقارنة..... 9

I.الإطار القانوني المنظم لأسعار المحروقات السائلة..... 10

1.أهم النصوص المؤطرة لاستيراد المحروقات..... 10

2.مجال شراء و بيع وتوزيع المحروقات..... 10

3.مجال التخزين 11

4.مجال تحديد الأسعار والمنافسة..... 11

II . مسار تحرير أسعار المحروقات السائلة..... 13

تطور نظام تسعير المحروقات السائلة : من الدعم إلى التحرير..... 13

1.المرحلة الابتدائية : المقاصة.13

2.نظام الأسعار الثابتة قبل سنة 2013..... 14

3.نظام المقايسة النسبية سنة 2013..... 14

4.نظام المقايسة سنة 2014..... 15

5.مواصلة الإصلاح سنة 2015..15

6.تحرير أسعار الوقود في ديسمبر 2015..... 16

7.جدول يلخص مختلف مراحل الإصلاح..... 17

III.التجارب المقارنة، دروس مستخلصة

18.....

البرازيل..... 18

الشيلي..... 19

تركيا..... 19

غانا..... 19

أندونيسيا..... 19

الأردن..... 20

IV.تحليل منظومة تحديد أسعار المحروقات و أثرها على أسعار البيع للعموم..... 22

1.السوق الدولية..... 22
2.تحليل بنية سوق المحروقات بالمغرب..... 27

V.مقارنة تطور أسعار المحروقات على المستوى الوطني بالأسعار الدولية 42

VI.تحليل التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين 44

1-تحديد بنية الأسعار قبل التحرير..... *45*
2-بنية سعر الشراء..... *45*
3- بنية سعر البيع..... *46*

VII.تفكيك معادلة تحديد الأسعار..... 47

VIII.حجم الدعم المقدم من صندوق المقاصة لشركات المحروقات خلال المرحلة ما بين 2011 و2014...... 60

IX.دراسة مقارنة حول أسعار المحروقات السائلة في بعض الدول..... 61

X.تحليل التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين..... 66

XI.فعالية دور الدولة وأجهزتها في التحكم في منظومة تحديد أسعار المحروقات 67

XII.تأثير أثمنة المحروقات على القدرة الشرائية ..... 69.

XIII.أثمنة المحروقات وضمان شروط المنافسة بالقطاع 71

XIV.استنتاجات..... **71**

XV.توصيـــات..... **73**

XVI.الوثائق التي توصلت بها لجنة المهمة الاستطلاعية..... **76**

مقـدمــة

1. منطلقات وبواعث المهمة الاستطلاعية

طبقا لمقتضيات المادة107من النظام الداخلي لمجلس النواب[1]تم تشكيل لجنة استطلاعية، بناء على طلب من فريق العدالة والتنمية، بعد موافقة مكتب اللجنة، وباتفاق مع مكتب مجلس النواب، القيام بمهمة استطلاعية مؤقتة للوقوف على كيفية تحديد أسعار البيع للعموم، و حقيقة و شروط المنافسة بقطاع المحروقات بعد قرار تحرير أسعار المحروقات الذي اتخذته الحكومة السابقة، وذلك من أجل الإجابة على سؤال مركزي :معرفة وتحليل معادلة احتساب أسعار المحروقات ومدى استجابتها ونسبيتها مع التغيرات في أثمان البترول على الصعيد الدولي.

كما يجدر بهذه اللجنة تقييم مدى استجابة قطاع المحروقات بالمغرب لشروط المنافسة الشريفة وتطبيق قانون حرية الأسعار والمنافسة.

وتتزامن هذه المهمة الاستطلاعية مع مرور سنتين على تحرير قطاع المحروقات بالمغرب وذلك بعد رفع الدعم الشامل عن المواد البترولية من طرف الدولة.

وهنا يجدر البحث عن مدى تمكن تحرير القطاع مع تحقيق المنافسة من أجل الحفاظ على الأثمان في مستويات مقبولة لدى المستهلكين بعد إلغاء دعم المقاصة وتوفير ما يناهز 35 مليار درهم من ميزانية التسيير العامة للدولة، وهو ما دفع البرلمان إلى تشكيل لجنة استطلاعية للوقوف على مدى توافق أسعار المحروقات في السوق الوطنية مع السوق الدولية.

[1] المادة 107 :يجوز للجن الدائمة أن تكلف، بناء على طلب من رئيسها بعد موافقة مكتب اللجنة أو رئيس فريق أو ثلث أعضاء اللجنة، عضوين أو أكثر من أعضائها، بمهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين، أو موضوع يهم المجتمع، أو يتعلق بنشاط من أنشطة الحكومة والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية باتفاق مع مكتب مجلس النواب.

تمثل جميع الفرق والمجموعات النيابية في المهام الاستطلاعية المؤقتة إذا كان عدد الأعضاء المكلفين بها يساوي عدد الفرق والمجموعات النيابية.

يتم اللجوء إلى قاعدة التمثيل النسبي بخصوص المقاعد المتبقية بعد تمثيل كافة الفرق والمجموعات النيابية أو بخصوص الحالة التي يفوق فيها عدد الفرق والمجموعات النيابية العدد الاجمالي للأعضاء المكلفين بالمهمة الاستطلاعية المؤقتة.

ويجوز للفرق النيابية أن تنتدب عنها ممثلا أو ممثلين من خارج اللجنة التي شكلت المهمة الاستطلاعية.

يتعين على رئيس المجلس أن يسهر على توفير الشروط الضرورية لقيام أعضاء اللجن بمهامهم بما في ذلك السعي لحصولهم على الوثائق والبيانات اللازمة لذلك.

تعتبر هذه المهام استطلاعية محضة.

يعد النواب المكلفون بالمهام تقريرا عن كل مهمة استطلاعية.

2. تشكيلة اللجنة

تم تشكيل هذه اللجنة من السيدات والسادة :

اسم النائب	الصفة بالمهمة	الفريق والمجموعة النيابية
النائب السيد عبد الله بوو انو	رئيس المهمة	فريق العدالة والتنمية
النائب السيد بولون السالك	نائب رئيس المهمة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
النائب السيد سعيد ضور	مقرر المهمة	فريق الأصالة والمعاصرة
النائب السيد محمد مبديع	عضو المهمة	الفريق الحركي
النائب السيدة لبنى الكحلي	عضوة المهمة	فريق العدالة والتنمية
النائب السيد نوفل الناصري	عضو المهمة	فريق العدالة والتنمية
النائب السيد صلاح الدين أبو الغالي	عضو المهمة	فريق الأصالة والمعاصرة
النائب السيد عبد الواحد المسعودي	عضو المهمة	فريق الأصالة والمعاصرة
النائب السيد توفيق كميل	عضو المهمة	فريق التجمع الدستوري
النائب السيدة أسماء أغلالو	عضوة المهمة	فريق التجمع الدستوري
النائب السيد أحمد التومي	عضو المهمة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
النائب السيدة حنان رحاب	عضوة المهمة	الفريق الاشتراكي
النائب السيد جمال بنشقرون كريمي	عضو المهمة	المجموعة النيابية للتقدم الاشتراكية

وو اكبها من أطرلجنة المالية والتنمية الاقتصادية:

السيد محمد الغزو اني، مستشار

السيدة إلهام التونسي، مستشارة

السيدة مينة باسلام، كتابة اللجنة

وتبعا لذلك، تمتمراسلةكلمنرئيسالحكومة،وأعضاء الحكومة المعنيينبالقطاعوالمسؤولين الإداريينوالفاعلينالأساسيينبالقطاع،منأجلاطلاعهمعلىكافةالتدابيرالمتخذةللقيامبهذهالمهمةالاستطلاعية على أساس أن تقدم اللجنة تقريرا في إطار مقتضيات المادة 108 من النظام الداخلي لمجلس النواب[2].

وموازاة مع ذلك قام رئيس المهمة الاستطلاعية بمراسلة الجهات التي تدخل ضمن اختصاص المهمة موضوع الاستطلاع، قصد تمكين أعضاء المهمة الاستطلاعية من الوثائق الضرورية وتحديد مواعيد للاجتماع بأعضائها وتزويدهم بالمعلومات والمعطيات اللازمة قصد إنجاز تقرير في الموضوع.

ويتعلق الأمر بالقطاعات الوزارية التالية:

- الاقتصاد والمالية
  - المديرية العامة للميزانية
  - المديرية العامة للجمارك والضرائب الغير مباشرة
- الشؤون العامة والحكامة
- الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل
- مكتب الصرف

وعن المجالس الدستورية:

- المجلس الأعلى للحسابات

- مجلس المنافسة.

وقد جاء تشكيل هذه اللجنة في سياق موجة الجدل حول الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات ومخاوف تأثير ذلك على المواد الاستهلاكية، وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين. خصوصا وأن هذا الارتفاع يتزامن مع تنزيل التحرير الكلي لقطاع المحروقات بالمغرب، عقب التوقيع على اتفاق للمصادقة على أسعار المنتجات البترولية، بين الحكومة وموزعي المنتجات النفطية، بحيث يرمي إلى رفع الدعم عن هذه المنتجات، والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من دجنبر 2015، مما سمح بتوقف الحكومة، عن تحديد الأسعار المرجعية لأثمنة المحروقات في محطات الوقود.

[2] لمادة 108: تتم دراسة تقارير المهام الاستطلاعية المؤقتة على النحو التالي:

- يحال تقرير المهمة الاستطلاعية على مكتب المجلس بالموازاة مع إحالته على اللجنة المعنية، داخل أجل لا يتعدى ستين يوما من انتهاء المهمة؛
- تجري مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية داخل اللجنة، وتستدعى الحكومة لحضور المناقشة؛
- تتولى اللجنة الدائمة إعداد تقرير حول المناقشة العامة لتقرير المهمة الاستطلاعية ؛
- يحال تقرير اللجنة رفقة تقرير المهمة الاستطلاعية على مكتب المجلس الذي يقوم بدراسته لاتخاذ قرار رفعه إلى الجلسة العامة من عدمه.

في حالة رفع تقرير اللجنة إلى الجلسة العامة لمناقشته ، يمكن للحكومة حضور الجلسة للإجابة عن التساؤلات والاستفسارات المرتبطة بمناقشة التقرير المذكور.

3. أهداف المهمة الاستطلاعية

توخيا للفعالية في مهمتها سطرت اللجنة أهدافا محددة بغية تحقيق الغاية من إحداثها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تنوير الرأي العام حول الملابسات التي تكتنف هذا الارتفاع في أسعار المحروقات السائلة
- التحري حول صدقية المعطيات المتداولة حول الوضع التنافسي لسوق المحروقات
- الوقوف على التجارب المقارنة في العالم التي من شأنها إلهام التجربة المغربية في مرحلة ما بعد تحرير الأسعار
- تدقيق المسؤوليات لكل من الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين المهنيين في مسار تحديد ومراقبة أسعار المحروقات السائلة بعد مرحلة التحرير
- استخراج خلاصات وتوصيات من شأنها أن تحسن من الوضع الحالي وتضع مسار تحرير أسعار المحروقات السائلة على الطريق المتوازن والصحيح.

4. إشكالية تقرير المهمة الاستطلاعية

إن إشكالية التقرير تتمحور حول سؤال رئيسي :لماذاهذاالارتفاع الحاصل في أسعار المحروقات بعد مرحلة التحرير في وقت يلاحظ أنأسعار البترول على الصعيد العالمي تبقى منخفضة بشكل أساسي وتراجعت بحوالي النصف عمّا كانت عليه قبل سنوات، وإن كانت تشهد نوعًا من التذبذب بسبب الوضع غير الواضح في منظمة أوبك ؟ ويمكن طرح السؤال بصيغة أخرى :ماذا لو ارتفعت أسعار المحروقات في العالم؟ ألن ترتفع بشكل مهول في المغرب بما أن تحرير القطاع يعني تأثرًا مباشرًا بالسوق العالمية؟ ألن يساهم ذلكفي تهدّيد السلم الاجتماعي ويتسبب في احتقان جديد؟

لكن الإجابة على هذا السؤال المحوري تمر حتما عبر طرح بعض الأسئلة ذات الصلة :

- ما مدى صدقية وعدالة المعادلة المتبعة في تحديد أسعار المحروقات السائلة ، بما في ذلك معادلة تحديد هامش الربح؟
- من المستفيد من مسار تحرير أسعار المحروقات السائلة، المستهلك أم الفاعل الاقتصادي ؟
- ماهي مسؤوليات كل المتدخلين المؤسساتيين في حكامة تحرير أسعار المحروقات السائلة ؟
- ما مدى جدية القرائن التي تؤشر عن تغييب المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين في مجال المحروقات الاقتصادية ؟
- ما الجدوى من التأمين على ارتفاع أسعار المحروقات، في ظل الارتفاع الذي تعرفه هذه الأسعار، خصوصا وأنه كلف المالية العمومية مبالغ مهمة ؟
- كيف استطاعت بعض التجارب الدولية المقارنة من تحقيق الحكامة الجيدة لمسار تحرير الأسعار؟

5. منهجية عمل المهمة الاستطلاعية

حاولت اللجنة المزج بين ثلاث آليات للاشتغال :

1- الدراسات الوثائقية

2- جلسات الاستماع الميدانية

3- التجارب المقارنة

أ- دراسات الوثائقية

قبل مباشرة اللجنة أشغالها على المستوى الميداني تم القيام بمسح شامل لكل الترسانة القانونية والتقارير والدراسات التي لها علاقة بالموضوع، حتى يتسنى لأعضاء اللجنة إنضاج تصوراتهم حول القطاع (انظر البيبلوغرافية)

ب- جلسات استماع مع الفاعلين المعنيين

و في خطم مباشرة مهامها عقدت اللجنة الاستطلاعية مجموعة من جلساتاستماعمعالفاعلينالمعنيين بالقطاع ،كما هو مسطر الجدول الزمني المبين أسفله :

جدول 1 : البرنامج الزمني لجلسات الاستماع

الجهة المعنية	التاريخ	المشاركون
الوزارة المنتدبة في الشؤون العامة والحكامة	5 دجنبر 2017	
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	19 دجنبر 2017	
الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل	دفع بعدم الاختصاص	
المجلس الأعلى للحسابات	دفع بعدم الاختصاص بعد تحرير القطاع	
وزارة الاقتصاد والمالية (إدارة الجمارك)	19 دجنبر 2017	
مكتب الصرف	20 دجنبر 2017	
وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الميزانية)	10 يناير 2018<	
مجموعة النفطيين بالمغرب GPM	10 يناير 2018	
جمعية أرباب محطات الوقود	10 يناير 2018	
مجلس المنافسة	10 يناير 2018	

وقد تمحورت جلسات الاستماع حول أسئلة محددة تم طرحها على كل فاعل معني، وقدمت عروض بشأنها، كما تم تزويد اللجنة بتقارير ودراسات ووثائق قام بها الفاعل المعني.

ومع تقدم أشغال اللجنة تم مراسلة بعض المعنيين من أجل استكمال بعض المعطيات والجواب على بعض التساؤلات.

ج- الاستئناس بالتجارب المقارنة

من باب الاستئناس تم الوقوف على تجارب بعض الدول، خصوصاً تلك المستوردة للمواد النفطية، والتي عرفت على العموم تفاقماً في عجز ميزانياتها، وضغوطاً كبيرة لتطبيق إجراءات تقشفية، وإطلاق إصلاحات اقتصادية لضمان استفادتها من التمويلات الخارجية، مما حذى بها إلى اتخاذ قرارات من أجل مراجعة نظام دعم بعض المواد النفطية، ومن ضمنها المحروقات السائلة، خصوصا وأن ميزانية دعم هذه المحروقات تشكل ثقلا كبيرا في الإنفاق العمومي.

كما تم الاطلاع على بعض الدراسات والتقارير الدولية حول كيفية تحديد الأسعار لمختلف أنواع المحروقات ولمختلف مراحل تكوينها وتحويلها وتسويقها.

IIالإطار القانوني المنظم لأسعار المحروقات السائلة

يعرف مجال المحروقات السائلة ببلادنا تقنينا بمقتضى مجموعة من القوانين والأنظمة التي تجعل منه قطاعا خاضعا لرقابة الدولة، رغم مسار تحريره والتي يمكن إدراجها كمال يلي :

1. أهم النصوص المؤطرة لاستيراد المحروقات :

- الظهير الشريف رقم 1.00.222 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 02.99 المغيرة والمتممة بموجبه مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977). ج ر عدد 4804 بتاريخ 2000/06/15

- ظهير شريف رقم 1.00.223 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 03.99 المغير بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات. ج ر عدد 4804 بتاريخ 2000/06/15.

- **يتم تصفية واستخلاص الضر ئب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات الطاقية كما هو الشأن بالنسبة للرسوم الجمركية (المادة 182-2 من مدونة الجمارك والضر ئب غير المباشرة)؛**

ويترتب على ذلك أن تبرئة وضمانة المكوس الداخلية على الاستهلاك المستحقة تطبق وفقا لأحكام المواد 93 و99 من مدونة الجمارك والضر ئب غير المباشرة .

- مرسوم رقم 2.85.890 صادر في 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) تعفى بموجبه من جميع الرسوم والضرائب مواد الوقود والمحروقات والزيوت المليئة المستهلكة خلال بعض عمليات الملاحة البحرية. ج ر عدد 3818 بتاريخ 1986/01/01.

- قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 780.00 صادر في 26 من صفر 1421 (30 ماي 2000) بتغيير وتتميم قرار وزير المالية رقم 1309.77 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق الظهير الشريف رقم 1.77.340 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات. ج ر عدد 4810 بتاريخ 2000/07/06.

2. مجال شراء و بيع وتوزيع المحروقات

- ظهير شريف رقم 1.16.23 صادر في 22 من جمادى الأولى 1437 (2 مارس 2016) بتنفيذ القانون رقم 67.15 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم

1393 (22 فبراير 1973) المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها. ج ر عدد 6448 بتاريخ 2016/03/17.

- مرسوم رقم 2.11.355 صادر في 7 شوال 1432 (6 سبتمبر 2011) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.72.513 الصادر في 3 ربيع الأول 1393 (7 أبريل 1973) لتطبيق الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها. ج ر عدد 5981 بتاريخ 2011/09/26.

3. مجال التخزين

- ظهير شريف رقم 1.82.209 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) يتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 36.79 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 009.71 الصادر في 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) المتعلق بالمدخرات الاحتياطية. ج ر عدد 3766 بتاريخ 1985/01/02.

- قرار وزير الطاقة و المعادن رقم 1447.08 الصادر في 6 شعبان المتعلق بمخزون الأمان للمواد النفطية.

4. مجال تحديد الأسعار والمنافسة

- ظهير شريف رقم 1.14.116 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. ج ر عدد 6276 بتاريخ 2014/07/24.

- ظهير شريف رقم 1.14.117 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) بتنفيذ القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة. ج ر عدد 6276 بتاريخ 2014/07/24.

- مرسوم رقم 2.14.652 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. ج ر عدد 6314 بتاريخ 2014/12/04.

- قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 3894.13 صادر في 23 من صفر 1435 (27 ديسمبر 2013) بتغيير وتتميم القرار رقم 2380.06 بتاريخ 30 من رمضان1427 (23 أكتوبر 2006) المتعلق بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المصافي وتباع بها. ج ر عدد 6217 بتاريخ 2013/12/30.

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.69.13 صادر في 11 من شوال 1434(19أغسطس 2013)بإحداث نظام للمقايسة الجزئية لأسعار بعض المحروقات السائلة. ج ر عدد 6182 بتاريخ 2013/08/29.

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.471.14 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بنسخ القرار رقم 3.01.14 الصادر في 13 من ربيع الأول 1435 (15 يناير 2014) بإحداث نظام للمقايسة لأسعار بعض المحروقات السائلة. ج ر عدد 6321 مكرر بتاريخ 2014/12/30.

- قرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية ووزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 31.14 صادر في 13 من ربيع الأول 1435 (15

يناير 2014) بتحديد الدعم الأحادي الموجه لفائدة الغازوال بالنسبة لسنة 2014.ج ر عدد 6222 بتاريخ 2014/01/16.

- قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 217.18 صادر في 6 جمادى الأولى 1439 (24 يناير 2018) بتتميم القرار رقم 1899.15 الصادر في 13 من شعبان 1436 (فاتح يونيو 2015) بتحديد قائمة السلع والمنتوجات والخدمات المنظمة أسعارها. ج ر عدد 6644 بتاريخ 2018/02/01.

IIمسار تحرير أسعار المحروقات السائلة

تطور نظام تسعير المحروقات السائلة : من الدعم إلى التحرير

عرفتطور نظام تسعير المحروقات السائلة مجموعة من المراحل يمكن تلخيصها كما يلي :

1. المرحلة الابتدائية : المقاصة

منذ استقلال المغرب و سعر المحروقات السائلة يخضع إلى نظام المقاصة كإحدى الآليات العمومية المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين في بلادنا. ويهدف هذا النظام منذ نشأته الى ضمان استقرار أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية من أجل توفير الحماية للمستهلك النهائي بالإضافة الى مساهمته في تطوير العديد من القطاعات الإنتاجية.

لكن هذا النظام كانت تكتنفه عدة مفارقات واختلالات جعله نظاما متجاوزا وزائغا عن أهدافه الأولية وأدى إلى حدوث إجماع على محدوديته، وهذا راجع بالأساس إلى:

- عدم التحكم في غلافه المالي، حيث اضطرت الدولة إلى ضخ مبالغ إضافية لتغطية النفقات المتزايدة لهذا النظام في أعقاب ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية مما جعل نفقات النظام تفوق 50 مليار درهم لسنتين متتاليين: 2011 ثم 2012؛
- عمومية الاستفادة من النظام ومحدودية استفادة الطبقات المعوزة حيث أن الفئات الميسورة تستحوذ على ثلاثة أرباع ميزانية الدعم مقابل الربع فقط للفئات المعوزة، كما تستفيد منه مجموعة من الفئات والمؤسسات غير المؤهلة للاستفادة، مما يرهق الميزانية العامة ويتسبب في تسجيل متأخرات في الأداء.

بدأت الحكومة السابقة مشوار عملها التنفيذي سنة 2012 في ظل ظرفية اقتصادية عالمية صعبة تميزت بشدة تقلب وارتفاع أسعار المواد الأساسية، خاصة المواد النفطية، حيث تضاعفت فاتورة استيراد المواد البترولية برسم 2002– 2012، حوالي خمس مرات ونصف، إذ ارتفعت من 17.8 مليار درهم سنة 2002 إلى حوالي 98 مليار درهم سنة 2012، أي بزيادة سنوية تفوق 19 في المائة .وتضاعفت حصة هذه الفاتورة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت من 5.9 في المائة سنة 2004 إلى 12.86 في المائة سنة 2012 وذلك بسبب الارتفاعات التي سجلتها أسعار تداول النفط والتي تجاوزت أرقام قياسية في السوق الدولية، مساهمة في ذلك في ارتفاع كبير لكلفة المقاصة، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة يصعب تحملها، إذ ناهزت 56 مليار درهم سنة 2012، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز 4 ملايير درهم سنة 2002 بحكم أن دعم المواد البترولية وحدها يشكل أزيد من 86%.

جاء هذا الارتفاع المضطرد على حساب الميزانية العامة للدولة، حيث ارتفعت نسبة عجز الميزانية من 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 7,3% سنة 2012 من الناتج الداخلي الخام، وبلغ مستوى

عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ذروته في 2012 حيث وصل إلى 9.2% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى تراجعحاد في احتياطات العملة الصعبة .

وفي هذا السياق عمدت الحكومة إلى عكس جزء من الارتفاعات التي تنتج عن تقلبات السوق العالمية على المستهلك،حيث تم رفع سعري الغازوال والبنزين بدرهم ودرهمين للتر في ثاني يونيو 2012. وتعتبر هذه السنة قياسية من حيث تكاليف المقاصة التي زادت عن 56 مليار درهما وأصبحت تشكل عبئا على ميزانية الدولة. وهذا ما جعل الحكومة تسرع في وضع مقاربة لإصلاح هذا القطاع والتخفيف من عبئ المقاصة.

وجدير بالذكر أن القطاع البنكي هو الذي استفاد من فترة المقاصة بحكم تغطيته لمديونية الدولة اتجاه الشركات بفوائد عالية.

كما شرعت الحكومة،منذ شتنبر2013، في مباشرة إصلاح نظام المقاصة في إطار مقاربة تدريجية تهدف بالأساس إلى إعادة التوازنات المالية مع مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك وتنافسية المقاولة الوطنية. وفي هذا الإطار تم اعتماد نظام المقايسة كخطوة أولية لإصلاح نظام دعم المحروقات السائلة باعتبار أن هذه المواد تستحوذ على النصيب الأكبر من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للدعم وبأن جزءاً كبيراً منها تستفيد منه شرائح ميسورة من المجتمع. وقد تم اعتماد المقايسة بصفة تدريجية عبر مراحل أساسية:

2. نظام الأسعار الثابتة قبل سنة 2013

قبل شهر شتنبر 2013، كانت أسعار المحروقات السائلة محددة في مستويات معينة، حيث كانت تتحمل الدولة كامل الفارق بين الأسعار المحددة والتكلفة الحقيقية لهذه المواد التي كانت خاضعة لتقلبات السوق الدولية.

ومن أجل تقليص آثار تقلبات الأسعار النفطية على نفقات المقاصة، شرعت الدولة في زيادة أسعار المحروقات بـ 2 درهم للتر بالنسبة للبنزين، و1 درهم للتر بالنسبة للغازوال و988 درهم للطن بالنسبة للفيول.

3. نظام المقايسة النسبية سنة 2013

تم اعتماد نظام المقايسة الجزئية بتاريخ 16 سبتمبر 2013 لتحديد أسعار البنزين والغازوال والفيول رقم 2. وقد هدف هذا النظام إلى حصر الدعم الموجه لهذه المحروقات في حدود الغلاف المالي المحدد برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

وقد حددت مستويات الدعم برسم سنة 2013 في 2.6 درهم للتر بالنسبة للغازوال، 0.8 درهم للتر بالنسبة للبنزين، 930 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2، حيث تمت مراجعة أسعار هذه المحروقات في اليوم 16 من كل شهر، على أساس معدلات الأسعار وسعر صرف الدولار الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة وفقا للقرار رقم 3-69-13.

وقد استمد هذا النظام طابعه الجزئي (أو النسبي) من مواصلة دعم هذه المواد، ولاعتماد فترة طويلة لتحديد مستوى الأسعار العالمية المعمول بها، وذلك للتخفيف من آثار تقلباتها على أسعار البيع في السوق الداخلية.

4. نظام المقايسة سنة 2014

بعد تجربة سنة 2013، تم تعميم نظام المقايسة على مواد نفطية سائلة أخرى خلال سنة 2014 وذلك بإتباع مقاربة مختلفة بالنسبة لكل مادة.

- بالنسبة لمادتي البنزين والفيول رقم 2 : تمت مقايستها بشكل كلي حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين منذ فاتح فبراير 2014، وقد تمت مراجعة أسعار البنزين والفيول رقم 2 كل خمسة عشر يوما على أساس أسعارها الدولية وفقا للقرار رقم 3-208-14، حيث عكست جميع التغيرات الناتجة على الأسعار الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.
- بالنسبة لمادة الغازوال : وعلى عكس البنزين والفيول رقم 2، فقد تم حذف الدعم الموجه لهذه المادة بصفة تدريجية، حيث تم تحديد مستويات الدعم في 2.15 درهم للتر في شهر يناير، و1.70 درهم للتر في شهر أبريل، و1.25 درهم للتر في شهر يوليو، و0.80 درهم للتر في شهر أكتوبر. وقد تم تحديد سعر الغازوال في اليوم السادس عشر من كل شهر على أساس معدلات الأسعار الدولية الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة، وباعتبار مستويات الدعم المحددة أعلاه، وذلك كما فاق وقع التغييرات على سعر البيع الداخلي+/- 2.5%، في حين أن مراجعة أسعار المواد النفطية الأخرى لم تكن مشروطة بهذا الإجراء في سنة 2014.
- بالنسبة للفيول رقم 2 والفيول الخاص بالموجهين لإنتاج الكهرباء : فقد تم إدراجهما في نظام المقايسة منذ فاتح يونيو 2014، حيث صارا خاضعان لنفس الأحكام المطبقة على البنزين والفيول رقم 2 الصناعي، أي بارتباط تام بأسعارها العالمية. وقد تم استبدال الدعم الممنوح لهذا النوع من الفيول بمنحة مباشرة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك لتغطية التكلفة الناتجة عن رفع الدعم عن هذه المادة.

5. مواصلة الإصلاح سنة 2015

أ- <u>رفع الدعم عن الغازوال</u>

على غرار باقي المواد النفطية، تم رفع الدعم عن الغازوال بصفة نهائية بتاريخ فاتح يناير 2015. وعلى إثره، فقد تمت مراجعة أسعار كل المواد النفطية السائلة في الأول والسادس عشر من كل شهر وفقا لأسعارها في السوق الدولية.

ب- **المصادقة على أسعار الوقود**

تم عقد اتفاق للمصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بين الحكومة وقطاع المواد النفطية، الممثل بجمعية النفطيين بالمغرب والشركة المغربية لصناعة التكرير وذلك برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015. وقد كان من شأن هذا الاتفاق :

- مواكبة مهنيي قطاع المواد النفطية خلال فترة انتقالية في تحديد أسعار بيع المواد النفطية السائلة، حيث تحدد الدولة الأسعار "القصوى" التي تباع بها المحروقات على أساس معطيات السوق الدولية وبنية أسعار المواد النفطية، وذلك وفقا لأحكام قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 14-4554 بتاريخ 29 ديسمبر 2014؛
- خلق الظروف الملائمة للتنافسية في القطاع النفطي؛
- ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية في أحسن الظروف؛
- احترام المقاييس والمعايير المتعلقة بمستويات التخزين وبجودة المنتوجات؛
- دعم برامج الاستثمار في القطاع النفطي.

ج- **حذف إيراد المعادلة**

هي عبارة عن مداخيل كانت تستخلص من أسعار البنزين والغازوال بنسبة 0.88 و0.11 درهم للتر على التوالي لتمويل جزء من تكلفة دعم غاز البوطان. وقد مكن حذف هذه الإيرادات في سنة 2015 من تخفيض أسعار المحروقات لفائدة المواطنين وذلك على حساب مداخيل الدولة بما يناهز 1.2 مليار درهم.

إلى متم سنة 2015، فقد انحصر الدعم على مواد غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. كما خصص قانون المالية لسنة 2015 اعتمادات للتدابير المواكبة ومن بينها الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ولقطاع النقل عامة.

6. تحرير أسعار الوقود في ديسمبر 2015

تم تحرير أسعار الوقود (البنزين والغازوال والفيول) منذ فاتح ديسمبر 2015. وقد جاء هذا التحرير بعد مسلسل من الإصلاحات الجزئية التي توالت بصفة تدريجية. أولا بمقايسة الأسعار التي كانت ثابتة بالماضي، وبعدها باعتماد المصادقة على الأسعار التي مكنت من إعداد القطاع النفطي لهذه المرحلة.

تم تحرير أسعار الوقود بموجب قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 15-1899 بتاريخ فاتح يونيو 2015 بتحديد لائحة المنتوجات والخدمات المقننة أسعارها، حيث لم تعد أسعار الوقود ضمن هذه اللائحة منذ ذلك التاريخ.

ويندرج هذا التحرير في إطار التوجهات الإستراتيجية المتبعة حاليا والتي تطمح في تحرير الاقتصاد وترسيخ قواعد صلبة ومستدامة لنظام اقتصادي متمكن ومستقل عن السياسات التدخلية.

7. جدول يلخص مختلف مراحل الإصلاح

	2012 وقبل	2012	2013	2014	2015	فاتح ديسمبر 2015
تطور نظام التسعيرة	أسعار ثابتة		المقايسة النسبية	مواصلة المقايسة	المصادقة	التحرير
البنزين	كانت تتحمل الدولة الفارق بين الأسعار المحددة والتكلفة الحقيقية وكذلك جل تقلبات السوق الدولية	زيادة + 2 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 0.8 درهم للتر	حذف الدعم	حذف الدعم	
الغازوال		+ 1 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 2.6 درهم للتر	تخفيض تدريجي للدعم		
الفيول رقم2		+988 درهم للطن	تحديد نسبة الدعم في 930 درهم للطن	حذف الدعم		
الفيولالكهربائي				+إدراج في نظام المقايسة +حذف الدعم +دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى حدود سنة 2017

IIIالتجارب المقارنة، دروس مستخلصة

كما هو الحال بالنسبة للمغرب واجهت مجموعة منالدول ، خصوصاً تلك المستوردة للمواد النفطية، تفاقماً في عجز ميزانياتها ، وضغوطاً كبيرة لتطبيق إجراءات تقشفية، وإطلاق إصلاحات اقتصادية لضمان استفادتها من التمويلات الخارجية ، مما حدى بها إلى اتخاذ قرارات من أجل مراجعة نظام دعم بعض المواد النفطية ، ومن ضمنهاالمحروقات السائلة ، خصوصا وأن ميزانية دعم هذه المحروقات تشكل ثقلا كبيرا في الإنفاق العمومي ، حيث تصل حصتها إلى ما بين 4 و12 بالمائة من الناتج الداخلي الإجماليحسبالخصوصية الاقتصادية لكل بلد. فقد كانت هذه الدول، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، تسعى إلى الإبقاء على الأسعار المحلية لبيع هذه المحروقات، عند مستويات أقلّ بكثير من أسعارها الحقيقية في الأسواق الدولية. وتضع الحكومات عادة اللجوء إلى الدعم في إطار حماية المستهلكين، خصوصاً الفئات المعوزة والهشة، من تقلّبات الأسعار العالمية.

لكن، تبث مع الوقت أن سياسة الدعم لم تحقق أهدافها المنتظرة، نظرا لتداخل عدة عوامل متشابكة: أولا، ارتفاع الكلفة المالية للدعم العمومي، مما يخفض حجم الأموال المتاحة للنفقات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة بالتنمية، ويرهق الميزانية ويرفع مستويات الدين العام. ثانياً، عدم استهداف الطبقات الضعيفةبشكل متوازن، إذ تستأثر الطبقاتالغنية بمعظم ميزانية دعم المحروقات. ثالثاً، حفز الاستهلاك الكثيف وغير الفاعل للمحروقات بسبب أسعارها المتدنية. خامساً، أن سياسة الدعم تؤدي إلى تهريب الوقود عبر الحدود للاستفادة من الفروق السعرية مع الدول المجاورة.

لذلك ينبغي أن تعالَج مسألة رفع الدعم الحكومي للوقود في طريقة تقللّ إلى أدنى حدّ من التأثير في الفئات الضعيفة في المجتمع عبر الاستفادة من تجارب الدول في إصلاحات مماثلة ، كما سنبين لاحقا.

البرازيل

ففي البرازيل، مثلاً، اختارت الحكومة سياسةً الرفع التدريجي للدعم بعد المعارضة التي أبدتها المصالح. وبهدف حشد الدعم الشعبي للإصلاحات، التزمت الحكومة بأن يؤدي تخصيص تجارة المنتجات النفطية وتحريرها إلى انخفاض الأسعار وتحسين الخدمات. وبدأت العملية في أوائل تسعينات القرن العشرين بتحرير أسعار المنتجات البترولية التي تستخدمها الشركات. وأعقبت ذلك عمليات تحرير واسعة النطاق شملت أسعار البنزين والديزل للمستهلك النهائي. واعتمدت البرازيل قسائم شراء الغاز لتعويض الأسر المعوزة عن الزيادة في أسعاره. وتبيّن تجربة البرازيل أن سياسة إصلاح الدعم تنجح عندما يكون الاقتصاد مستقرّاً، كما تظهر دور البرامج الاجتماعية الموجّهة إلى الفئات الفقيرة في تقليص حجم المعارضة لإصلاح الدعم وتعزيز متانته واستقراره.

الشيلي

في تشيلي، أُحلّت محل صندوق الدعم آلية لتعديل الضرائب غير المباشرة على الوقود لضمان انتقال سلس من الأسعار العالمية المتقلبة إلى الأسعار المحلية. وتخفض الآلية نسبة الضرائب غير المباشرة عندما تتجاوز الأسعار العالمية السعر الوطني المرجعي، وترفعها عندما تنخفض الأسعار العالمية. ويستند السعر الوطني المرجعي إلى التطوّرات الاقتصادية الحديثة وتوقّعات الأسعار العالمية في المدى المتوسط. وتبرز تجربة تشيلي ضرورة اعتماد آليات واضحة وشفافة لتحديد الأسعار المحلية.

تركيا

وتُفيد الحالة التركية بأن نجاح إصلاحات الدعم الحكومي يكمن في تحسُّن الأوضاع الاقتصادية لفئات عريضة من السكان. فخلال العقدين الماضيين، نما الاقتصاد التركي في صورة مضطردة، وتمكنت السلطات المالية من كبح معدّلات التضخم إلى حدّ كبير وتحسين رصيد المالية العامة. وطمأن هذا الوضع السكان إلى أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح، وحال دون حدوث أي انتكاسة لإصلاح نظام دعم المواد النفطية.

غانا

تميزت إستراتيجية إصلاح سياسة الدعم في غانا بإشراف الحكومة على حملة إعلامية واسعة، شملت خطباً عامة لرئيس الجمهورية ووزير المال تشرح منافع الإصلاح وأخطار الاستمرار في سياسة الدعم الشامل. ونشرت الحكومة نتائج آثار رفع الدعم وناقشتها في حوارات متعددة مع مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك النقابات العمالية. وتضمنت الخطة زيادة الحد الأدنى للأجور، وزيادة تمويل برامج الرعاية الصحية في المناطق الفقيرة، والاستثمار في إيصال الكهرباء إلى المناطق الريفية، ونقل المسؤولية عن إدارة آلية تحديد الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة إلى هيئة تنظيمية مستقلة عن السياسيين. وتفيد تجربة غانا بأن نجاح الإصلاح يعتمد في شكل حاسم على إرادة سياسية قوية، واستقلال الهيئة التنظيمية عن السياسة.

أندونيسيا

وعلى النقيض من التجارب السالفة، أثارت الزيادة الصارخة في أسعار الوقود في إندونيسيا والتي فاقت 100 في المئة بالنسبة إلى بعض المواد، احتجاجات شعبية واسعة في الأسابيع التي تلت الإعلان عنها. وساهم الاستياء العام إزاء الفساد السياسي وعدم كفاءة الحكومة في زيادة المعارضة الشعبية للقرار. ولم تُنفذ الحكومة عدداً من برامج التعويض الموجَّهة إلى الفقراء التي أعلنت عنها. ونتيجةً لحدة الاحتجاجات الشعبية، تراجعت الحكومة عن معظم الزيادات.

الأردن

وفي الشرق الأوسط، تُعتبر التجربة الأردنية نموذجاً يستحق المتابعة. ففي نوفمبر 2013، حررت الحكومة أسعار المحروقات واعتمدت آليةً تلقائيةً لتعديل الأسعار الداخلية وفق تقلبات الأسعار العالمية. وتوزع الحكومة تعويضات نقدية على الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري 800 دينار ألف و120 دولاراً، وتبلغ قيمة الدعم السنوي 70 ديناراً لكل فرد في الأسرة التي تستحق الدعم، وبحد أعلى يساوي ستة أفراد. وتصرف التعويضات كل أربعة أشهر.

جدول 2: ملخص لفترات إصلاح دعم الطاقة في مجموعة من البلدان

المنطقة/البلد	منتجات الطاقة	فترة الإصلاح	محصلة الإصلاح	تأثير الإصلاح	برنامج مدعوم من الصندوق خلال فترة الإصلاح	شروط لإصلاح دعم الطاقة
أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة						
تركيا	الوقود	١٩٩٨	ناجح	تحولت الشركات المملوكة للدولة من تكبد خسائر صافية إلى تحقيق ربحية صافية	نعم	نعم
أرمينيا	الكهرباء	منتصف التسعينات	ناجح	انخفض العجز المالي لقطاع الكهرباء من ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٤ إلى صفر بعد ٢٠٠٤	نعم	نعم
تركيا	الكهرباء	الثمانينات	ناجح	حققت إيرادات إضافية للصيانة	نعم	نعم
بولندا	الفحم	١٩٩٠–١٩٩٨	غير ناجح	غير متاح	نعم	نعم
	الفحم	١٩٩٨	ناجح	أصبحت الصناعة قابلة للاستمرار ماليا وحققت خفضا ملموسا في التحويلات الحكومية	لا	
آسيا الصاعدة والنامية						
إندونيسيا	الوقود	١٩٩٧	غير ناجح	غير متاح	نعم	نعم
	الوقود	٢٠٠٣	غير ناجح	غير متاح	لا	
	الوقود	٢٠٠٥	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٥ إلى ١,٩% في ٢٠٠٦	لا	
	الوقود	٢٠٠٨	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨ إلى ٠,٨% في ٢٠٠٩	لا	
الفلبين	الوقود	١٩٩٦	ناجح	+٠,١% من إجمالي الناتج المحلي	نعم	نعم
الفلبين	الكهرباء	٢٠٠١	ناجح	انخفض الدعم من ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٤ إلى صفر في ٢٠٠٦	لا	
منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي						
البرازيل	الوقود	أوائل التسعينات–٢٠٠١	ناجح	من دعم قدره ٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي في منتصف التسعينات إلى تحقيق إيرادات منذ ٢٠٠٢	نعم	نعم
شيلي	الوقود	أوائل التسعينات	ناجح	غير متاح	لا	
بيرو	الوقود	٢٠١٠	ناجح جزئيا	٠,١% من إجمالي الناتج المحلي	لا	
البرازيل	الكهرباء	١٩٩٣–٢٠٠٣	ناجح	٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي	نعم	نعم
المكسيك	الكهرباء	١٩٩٩/ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢	غير ناجح	غير متاح	نعم	لا
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
إيران	الوقود	٢٠١٠	ناجح جزئيا	تم في البداية تحقيق الاستقرار للنمو في استهلاك المنتجات البترولية	لا	
موريتانيا	الوقود	٢٠٠٨	غير ناجح	غير متاح	نعم	لا
	الوقود	٢٠١١	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ إلى ما يقرب من صفر في ٢٠١٢	نعم	نعم
اليمن	الوقود	٢٠٠٥	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٥ إلى ٨,١% في ٢٠٠٦	لا	
	الوقود	٢٠١٠	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٨,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠ إلى ٧,٤% في ٢٠١١	نعم	نعم
إفريقيا جنوب الصحراء						
غانا	الوقود	٢٠٠٥	ناجح جزئيا	زيادة السعر بنسبة ٥٠% في المتوسط	لا	
ناميبيا	الوقود	١٩٩٧	ناجح جزئيا	+٠,١% من إجمالي الناتج المحلي	لا	
النيجر	الوقود	٢٠١١	ناجح جزئيا	٠,٩% من إجمالي الناتج المحلي	لا	
نيجيريا	الوقود	٢٠١١–٢٠١٢	ناجح جزئيا	انخفض الدعم من ٤,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ إلى ٣,٦% في ٢٠١٢	لا	
جنوب إفريقيا	الوقود	الخمسينات	ناجح	تم تجنب الدعم بنجاح مع تأمين الإمدادات	لا	
كينيا	الكهرباء	منتصف التسعينات	ناجح	انخفض الدعم من ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠١ إلى صفر في ٢٠٠٨	نعم	نعم
أوغندا	الكهرباء	١٩٩٩	ناجح	٢,١% من إجمالي الناتج المحلي	نعم	نعم

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

IVتحليل منظومة تحديد أسعار المحروقات و أثرها على أسعار البيع للعموم

1. السوق الدولية

أ- معطيات حول السوق الدولية للمحروقات[3]:

استهلك العالم سنة 2017 ما مقداره 97,4 مليون برميل يوميا، أي 15,5 مليار لتر، ساهمت منظمة الدول المصدرة للبترول فيه بنسبة 57 مليون برميل يوميا، وتمثل هذه الكمية ارتفاعا بـ 1,3 مليون برميل يوميا بالنسبة لسنة 2016.

قبل السبعينات كان ثمن البترول يحدد من قبل مجموعة الدول المصدرة للبترول (OPEC) التي كانت تفرض الثمن على الفاعلين غير أن أزمة 1973، عوضت هذا النظام أسواق التداول. تقسمه الأسواق البترولية إلى ثلاثة أنواع:

-أسواق التعامل الآني نقدا (SPOT)

-أسواق التعامل القصير المدى (FORWORD)

- أسواق التعامل الآجل (FUTURES)

تتم عملية تسليم مادة البترول بعد الأداء في أسواق التعامل الآني والتعامل القصير المدى، في حين أن في أسواق التعامل الآجل يعبر فقط عن رغبة في شراء كمية معينة من مادة البترول في شهور وأحيانا سنوات بين مستثمرين (غير المنتجين وشركات التوزيع) قد لا تتم فيها تبادل مادي لكمية البترول موضوع العقد. ويتوخى هؤلاء المستثمرون الربح في عملياتهم عبر المضاربة (spéculation) وعبر الوساطة بين المنتجين وشركات التكرير والتوزيع.

هناك ما يزيد عن 160 نوعا من البترول الخام تصنف حسب كثلتها ومستوى إحتوائها على مواد ملوثة (impuretés). إلا أن الأسواق الرئيسية تعتمد في تعاملاتها على ثلاثة أنواع البترول، ألا وهي:

-"البرنت" (Brent) وهو بترول بحر الشمال التي تعتمد بورصة لندن.

-"ويست تكساس انترمدت"، وهو يروم (west Texas Intermediate) شمال أمريكا والذي يعتمد في بورصة بنيويورك .

- "العربي الخفيف" وهو بترول الشرق الأوسط والخليج العربي (Arabian light).

توجد أسواق جهوية لتداول البترول الخام والمصفى، منها أسواق: روتردام (أوروبا) والمتوسطي والخليجي والشرق الأوسطي، بحر الشمال وسوق إفريقيا الغربية. ويعتبر سوق روتردام أهم هذه الأسواق لتداول البترول الخام والمصفى.

[3]- المحروقات السائلة هي الغازوال والبنزين والفيول وغاز البوطان.

هناك 5 شركات دولية تسيطر على السوق الدولية للمحروقات: إيكسون موبيل، شفرون، شال، برتش بتروليوم، وطوطال، تتدخل هذه الشركات في جميع مراحل التنقيب، إنتاج نقل وتوزيع البترول.

يحدد ثمن البترول (الخام أو الصافي) حسب العرض والطلب، ويعرف هذا الثمن تقلبات كبيرة لا علاقة لها بثمن إنتاج هذه المادة ولا تطور لاستهلاكها الحقيقي. ففي شهر يوليوز 2008 قفز سعر "ألبرنت" إلى 140 دولار للبرميل ليتراجع إلى 30 دولار سنة 2009، وليصعد تدريجيا إلى 65 دولار حاليا.

ب- علاقة ثمن الخام وثمن البيع للعموم

من خلال العروض التي قدمت للجنة من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات والفاعلين ذات الصلة بقطاع المحروقات، وكذلك البحوث والمقارنات الدولية التي قامت بها يتبين أن هناك علاقة وطيدة بين ثمن الخام في السوق الدولية، وثمن البيع للعموم، وتجدر الإشارة هنا أن مؤشر قياس هذه العلاقة (coefficient corrélation) يرتفع إلى 0,94 (أي 94%).

يبقى المحدد لثمن البيع للعموم هو مجموعة التكاليف التي تتحملها شركة التوزيع عند استلام البضاعة عند نقطة البيع، وتتلخص هذه التكاليف إجمالا في :

- كلفة التكرير
- تكاليف الشحن والتأمين
- تكاليف الميناء والتخزين
- -الضرائب والإتاوات
- -تكاليف التوزيع والتقسيط

- **<u>كلفة التكرير:</u>**

إذا كان ثمن السوق للخام يخضع لقانون العرض والطلب وعمليات المضاربة، فإن عملية التكرير هي عملية تقنية تخضع كلفتها لنوعية الخام (مدى احتواءه على مواد ملوثة impuretés) وكتلتها (Densité) إضافة إلى نوع التكنولوجيا المستعملة ومدى استهلاك تجهيزات وحجم المصفاة. واستنادا إلى بحث معمق قامت به اللجنة يتبين أن كلفة التكرير تمتد من:

-الولايات المتحدة: 0,019–0,076 دولارا

-المملكة المتحدة: 0,079–0,16 دولارا

-فرنسا: 0,125 دولارا

- **كلفة النقل الدولي والتأمين:**

تجدر الإشارة إلى أنه قبل تحرير قطاع المحروقات، كانت الحكومة تحدد كل ستة أشهر قيمة هذه الكلفة. آخر تقييم قبل التحرير كان في حدود 14,17 دولار/طن بين روتردام والمحمدية حسب الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، أي ما يقرب من 11 سنتيم للتر الواحد.

ومقارنة مع بعض الدول، يتبين أن هذه الكلفة هي في حدود 11,4 دولار /طن أي 8 سنتيم للتر الواحد.

- **تكاليف الميناء والتخزين:**

تخضع الكميات المستوردة عند وصولها إلى الميناء لأربعة أنواع من التكاليف ذات الصبغة الضريبية أو الخدماتية متغيرة وثابتة، إذ تمثل هذه التكاليف ما نسبته 0,24درهم للتر الواحد، حسب وزارة الطاقة والمعادن .

وتجدر الإشارة هنا أن التعويض عن تكلفة التخزين الذي كان في حدود 150 درهما/طن يفوق تكلفة الشحن والتأمين.

- **الضرائب والإتاوات:**

تخضع المحروقات لمختلف أنواع الضرائب والرسوم والإتاوات تختلف من دولة إلى أخرى وتشكل نسب مهمة من سعر المحروقات.

ج- دراسة مقارنة الضغط الجبائي على المحروقات

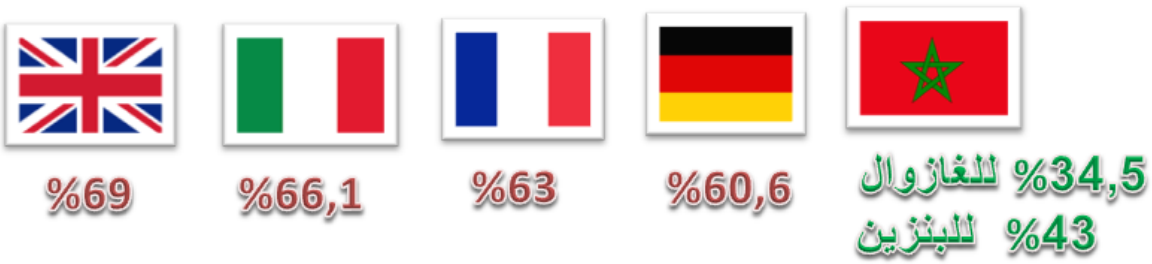

مؤشر ات الضغط الجبائي على المواد النفطية.

- 56.4% مجموعة G7
- 53.8% مجموعة OCDE
- 19.3% مجموعة OPEP

المصدر: www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/333.htm

ومقارنة مع الدول الأوربية فإن النسبة الضريبية المطبقة بالمغرب تبقى متواضعة بالنسبة لدول أخرى إن تصل إلى 66,4% بفرنسا، وتقارب 70 % في المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية.

- **تكاليف التوزيع والتسويق:**

ومقارنة مع ما يعمل به خارج المغرب، فقد لجأت اللجنة إلى الوقوف على حالة السوق الأمريكية والفرنسية والمملكة المتحدة نظرا لكون أسواق هذه الدول تعرف تنافسية شديدة.

فرنسا : يتبين من خلال رسم بياني لتوزيع محددات ثمن بيع المحروقات للعموم أن تكاليف التوزيع والتقسيط تمثل 7,2% من ثمن البنزين و 7,4% من ثمن الغازوال، أي بالتتابع 0,10 أورو و0,089 أورو أي ما يعادل 1,14 درهما و1 درهم (أورو= 11,39 درهما).

الولايات المتحدة: يتبين من خلال تتبع تطور أسعار البنزين والغازوال في الولايات المتحدة أن نسبة التوزيع والتقسيط تمثل ما بين 8% (2000-2007) و13 % في مارس 2016. وإذا أخذنا متوسط ثمن الغالون، (3,78 لتر) 3 دولار، تبقى قيمة التوزيع والتسويق ما بين 0,60 درهما و0,98 درهما.

كندا: لأخذ فكرة عن مؤشر كلفة التوزيع والتقسيط في كندا يتبين أن هذا المؤشر يتغير من مدينة إلى أخرى. ففي يوليوز 2014، كان هذا المؤشر يمتد في نطاق 0,63 درهم –1,60درهم (دولار كندي = 7,36 درهما).

د- مدى تأثير ثمن الخام على السعر العمومي

من الملاحظ أن انخفاض السعر الدولي للخام لا ينعس آنيا على السعر العمومي وبنفس المقدار، ففي دول تشتد فيها المنافسة وحين انخفاض سعر الخام بـ 50 % ، لم ينخفض السعر العمومي إلا في حدود 15-19 % .

وهذا راجع إلى أن سعر الخام غالبا ما يقل عن 30 % من سعر العموم. إضافة إلى أن الانخفاض في سعر الخام يتطلب وقتا للانعكاس على ثمن العموم.

هـ- المنافسة وسعر العموم:

يلاحظ على سبيل المقارنة في الأسواق الخارجية (كندا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة...)، أن الثمن المعلن من طرف الشركات المتنافسة غالبا ما يتساوى أو يختلف ببضع سنتيمات، مما قد يفهم منه نوعا من التواطؤ بين الشركات.

إلا أن السبب له دوافع تجارية، إذ أن نقط البيع تضطر إلى اعتماد أثمان جد متقاربة خوفا من فقدان زبنائها لصالح النقط التي تعتمد أثمانا منخفضة ولو أرغمت إلى البيع مؤقتا بالخسارة. وهكذا يتم سريعا نوع من التوازن تحتفظ كل نقط بيع بحصتها ويربح الجميع.

2. تحليل بنية سوق المحروقات بالمغرب

استهلاك المغرب السنوي، يقدر بـ 12 مليون طن[4] (2016) من المحروقات أي ما يعادل 91,2 مليون برميل سنويا و 250,000 برميل يوميا.

أ- شركات التوزيع

- **الشركات حسب الجنسية**

هناك 20 شركة لتوزيع المواد البترولية السائلة وهي كالتالي:

- الشركات المتعددة الجنسية والخاضعة للقانون المغربي: فيفوإينرجي المغرب، طوطال المغرب وليبيا أويل المغرب.

- الشركات المغربية: الشركة المغربية لتوزيع الوقود "افريقيا"، بتروم، زيز، وينكسو، بترومينأويل المغرب، بتروفيب، شركة توزيع المحروقات والوقود، كرين أويل، إينوف بترول، سوماب، الشركة البترولية الإسبانية المغربية، السلامة، بتروسيد، افريقيا أويل، أطلس الصحراء، بترول شمال إفريقيا، بتروم الصحراء.

- **الشركات المستوردة**

- هناك 11 شركات تستورد المواد البترولية السائلة وهي: الشركة المغربية لتوزيع الوقود "افريقيا"، فيفوإينرجي المغرب، طوطال المغرب، ليبيا أويل المغرب، بتروم، زيز، وينكسو، بترومينأويل المغرب، سوماب، أطلس الصحراء وبترول شمال افريقيا.

المنتوجات المستوردة هي الغازوال والبنزين ووقود الطائرات والفيول. وتستعمل مادة الفيول في الصناعة.

الشركات التي تشتري المادة الخام

مند توقف نشاط مصفاة سامير بالمحمدية، لم يعد هناك أي استيراد للنفط الخام لكون أن شركة سامير هي الوحيدة التي كانت تستورد المادة الخام.

[4]- يعادل تقريبا 1208 لتر .

- **مصادر التموين**

يتم استيراد المواد البترولية السائلة من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وهولندا والهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.لميتم استيراد هذه المواد من مناطق النزاع.

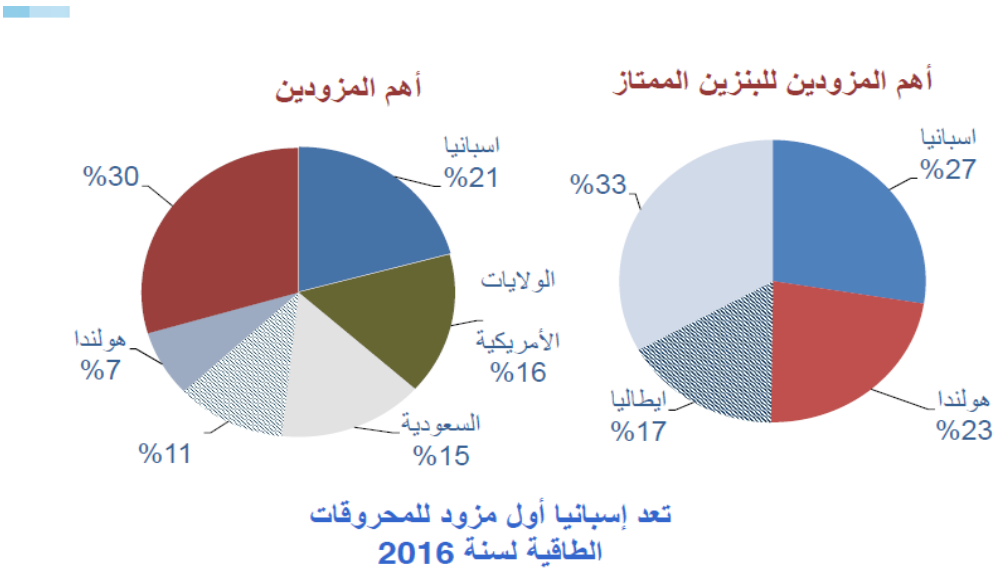

تعد إسبانيا أول مزود للمحروقات الطاقية لسنة 2016

معطيات إحصائية حول المحروقات (2016)

أهم المستوردين للغازوال

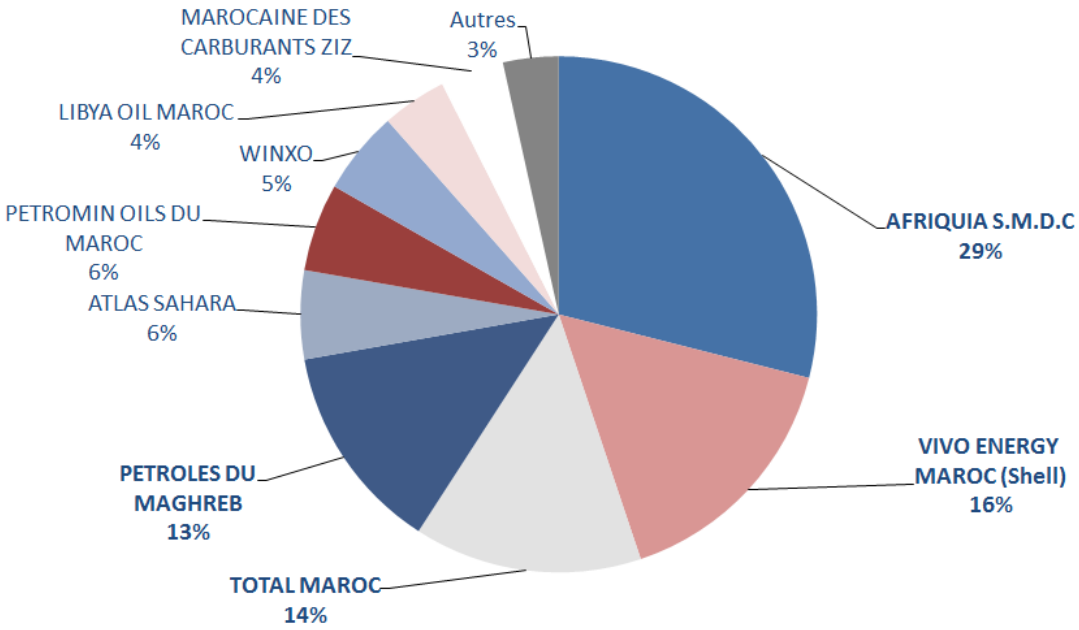

أربع شركات توفر أزيد من 70 في المائة من التمويل الوطني

معطيات احصائية حول المحروقات (2016)

أهم المستوردين للبنزين الممتاز

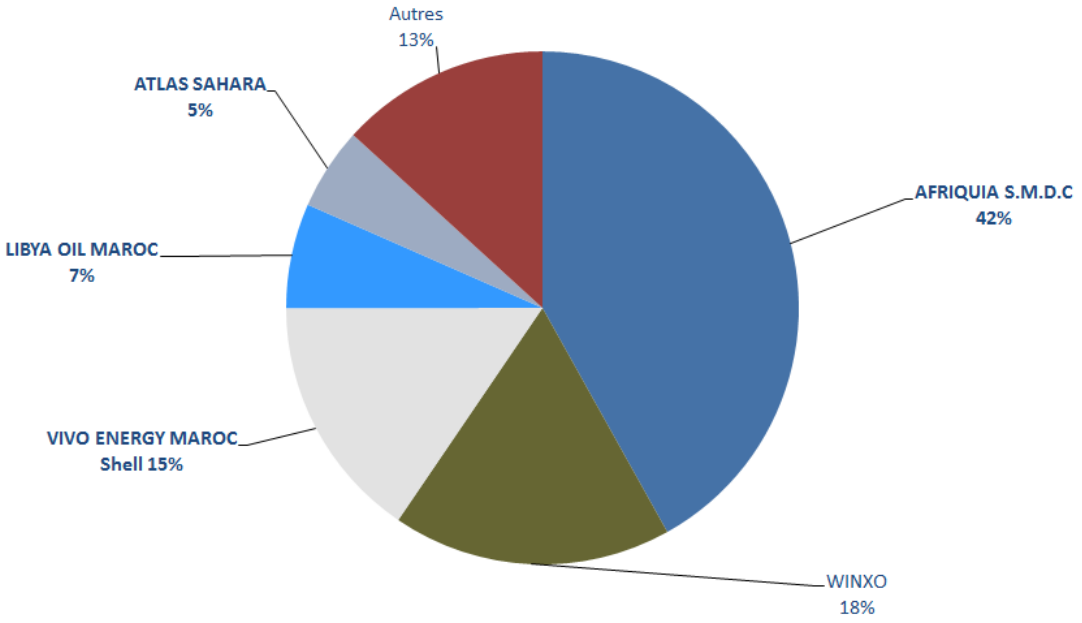

أ- تكاليف التوزيع والتسويق

قبل تحرير قطاع المحروقات، كانت الدولة هي الجهة التي تحدد التكاليف والهوامش عند خروج المادة من الميناء إلى بيعها في محطات الوقود.

وكان هذا التحرير يشمل:

- تكاليف وهوامش التوزيع؛
- هوامش تمويل المخزون؛
- التعادل (péréquation)؛
- الضياع عن السيلان (perte de coulage)؛
- تصحيح التغيير الحراري؛
- هوامش التوزيع والوسيط.

واستنادا إلى الوثائق التي قدمت إلى اللجنة، يتبين أن كلفة التوزيع والتقسيط كانت تمثل 6 % بالنسبة للغازوال0,55 درهم و7 % بالنسبة للبنزين0,69 درهم (أكتوبر 2015).

ومقارنة مع ما يعمل به خارج المغرب، فقد لجأت اللجنة إلى الوقوف على حالة السوق الأمريكية والفرنسية والمملكة المتحدة نظرا لكون أسواق هذه الدول تعرف تنافسية شديدة.

ب- محطات البيع

يبلغ عدد محطات الوقود قبل تحرير الأسعار حوالي 2205 محطةحسب وزارة الطاقة والمعادن.

تم إحداث 272 محطة جديدة بعد التحرير ليبلغ حاليا عدد محطات الوقود 2477 محطة، مسجلا ارتفاعا بنسبة 12,3% حسب وزارة الطاقة والمعادن.

يخضع إحداث محطات توزيع الوقود إلى ترخيص إداري تمنحه الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن كما ينص على ذلك الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-72-1 بتاريخ 22 فبراير 1973 كما تم تغييره وتتميمه.

عرفت عملية إحداث المحطات تطورا كبيرا حيث بلغت 272 محطة خلال سنتي 2016 و2017، مقارنة مع معدل سنوي يصل إلى 50 محطة قبل تحرير أسعار الوقود.

جدول 3: توزيع محطات الوقود حسب الشركات قبل وبعد تاريخ تحرير أسعار الغازوال والبنزين

الشركات	عدد المحطات قبل التحرير	عدد المحطات المنجزة بعد التحرير	عدد المحطات حاليا	الحصة الحالية من العدد الإجمالي للمحطات
الشركة المغربية لتوزيع الوقود "افريقيا"	492	51	543	%21,92
فيفو إنرجي المغرب	300	48	348	%14,05
طوطال المغرب	282	28	310	%12,52
بتروم	201	23	212	%8,72
زيز	193	11	216	%8,56
وينكسو	188	15	203	%8,20
ليبيا أويل المغرب	185	0	185	%7,47
بترومينأويل المغرب	60	25	85	%3,43
بتروفيب	30	32	30	%2,95
شركة توزيع المحروقات والوقود	33	12	45	%1,82
كرين أويل	41	5	73	%1,74
إينوف بترول	38	6	43	%1,66
سوماب	34	0	30	%1,29
الشركة البترولية الإسبانية المغربية	32	0	32	%1,21
السلامة	4	3	7	%1,21
بتروسيد	16	0	17	%1,01
افريقيا أويل	-	6	10	%0,89
أطلس الصحراء	35	1	41	%0,69
بترول شمال إفريقيا	25	10	25	%0,40
بتروم الصحراء	16	3	22	%0,28
المجموع	2205	272	2477	

جدول 4: توزيع محطات الوقود حسب نوع التدبير (مباشر أو غير مباشر)

الشركات	عدد المحطات ذات التسيير المباشر من طرف الشركة(1)	عدد المحطات ذات التسيير المشترك(2)	عدد المحطات ذات تسيير حر(3)	المجموع
الشركة المغربية لتوزيع الوقود "افريقيا"	87	456	-	543
فيفو إينرجي المغرب	14	169	165	348
طوطال المغرب	17	173	120	310
بتروم	45	150	17	212
زيز	22	194	-	216
وينكسو	37	113	53	203
ليبيا أويل المغرب	3	125	57	185
بترومينأويل المغرب	8	77	-	85
بتروفيب	2	28	-	30
شركة توزيع المحروقات والوقود	6	39	-	45
كرين أويل	8	65	-	73
إينوف بترول	1	42	-	43
سوماب	14	16	-	30
الشركة البترولية الإسبانية المغربية	3	24	5	32
السلامة	2	5	-	7
بتروسيد	-	17	-	17
افريقيا أويل	-	10	-	10
أطلس الصحراء	18	23	-	41
بترول شمال إفريقيا	-	25	-	25
بتروم الصحراء	-	22	-	22
المجموع	**287**	**1773**	**417**	**2477**

ج- الاستثمارات المنجزة في ميدان المحروقات

عرفت سنة 2015 إعطاء الانطلاقة أو مواصلة الإنجاز أو الشروع في تشغيل مجموعة من المشاريع في مجال المواد البترولية، تبلغ كلفتها الإجمالية **ما يناهز2 مليار درهم** وهي كالتالي:

- مواصلة إنجاز مستودع لتخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر بسعة 95 ألف متر مكعب وباستثمار يناهز 190 مليون درهم؛
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز 3 مستودعات (مستودعين بالجرف الأصفر ومستودع بسيدي بو عثمان) بسعة إجمالية تصل إلى 234 ألف متر مكعب وبغلاف مالي يناهز 730 مليون درهم؛

- إعطاء الموافقة المبدئية من طرف الوزارة لإنجاز سبعة مستودعات لتخزين المواد البترولية (خمسة بالجرف الأصفر ومستودع بميناء المحمدية ومستودع بميناء العيون) بسعة إجمالية 423.200 متر مكعب بغلاف مالي يناهز مليار و30 مليون درهم.

- **<u>توزيع الاستثمارات حسب الشركات بعد تحرير الغازوال والبنزين:</u>**

جدول 5: حجم الاستثمارات

الشركات	نوعية المشروع وموقعه	سعة التخزين (متر مكعب)	مبلغ الاستثمار (مليون درهم)	بداية الشروع في تشغيله
الجرف لتخزين البترول « JPS »	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	95.000	190	بداية سنة 2018.
وينكسو	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	110.000	365	الستة أشهر الأخيرة من سنة 2019.
افريقيا	إنجاز مستودع تخزين مادة الفيول أويل بالجرف الأصفر.	110.000	300	أواخر سنة 2018.
افريقيا	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بسيدي بوعثمان.	14.000	65	مارس 2019.
ليبيا أويل المغرب	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	85.000	300	الستة أشهر الأخيرة من سنة 2020.
كرين أويل	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	19.000	120	أواخر سنة 2018.
شركة التخزين للجرف الأصفر SEJ	توسيع مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	60.000	70	يونيو 2018.
بترومينأويل المغرب	توسيع مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر.	142.000	250	أواخر سنة 2020.
زيز	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر	80.000	200	أواخر سنة 2019.
فيفو إنرجي المغرب	توسيع طاقة تخزين مستودع بميناء المحمدية.	16.000	30	أواخر سنة 2018.
سوبترولSopetrole	إنجاز مستودع تخزين المواد البترولية بميناء العيون.	21.200	60	أواخر سنة 2018.
المجموع		752.000	1.950	

رسم توضيحي 1 : البنى التحتية

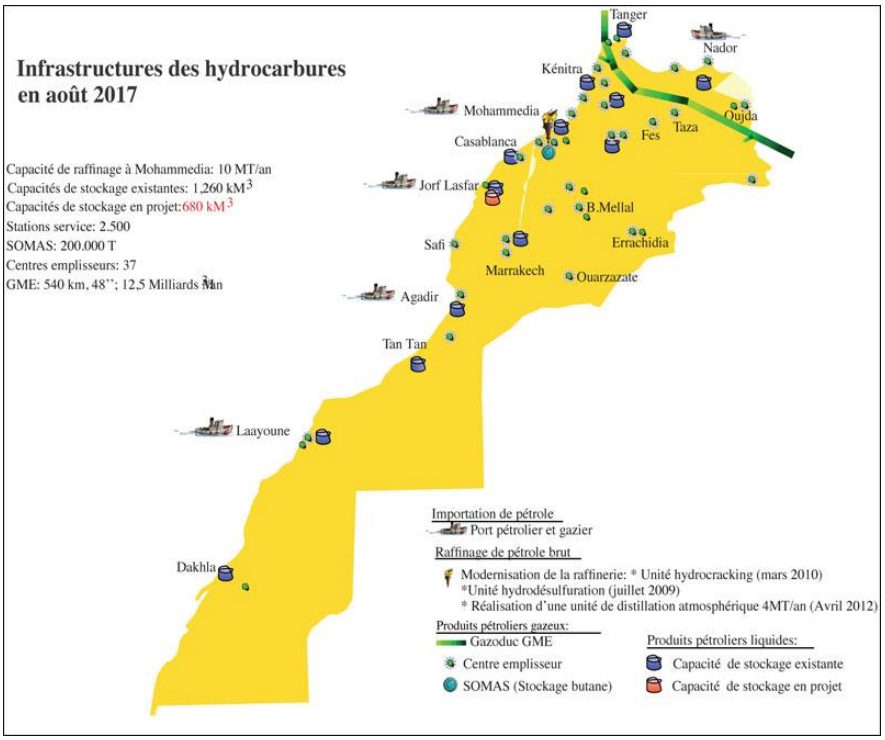

- **<u>علاقة الأثمنة بالاستثمارات</u>**

- قبل التحرير: كانت تركيبة الأسعار تتضمن بعض المكونات التي تشجع على الاستثمار في القطاع وهذا ما ساعد على خلق استثمارات مهمة لإنشاء قدرات استقبال وتخزين هذه المواد.
- بعد التحرير: فإن كل شركة بترولية لها استراتيجية خاصة للاستثمار. كما أن إنجاز قدرات التخزين سيساهم في تنافسية الشركات البترولية، لما ستوفر هذه القدرات من مرونة في التزود بالمواد البترولية. ووزارة الطاقة والمعادن الآن بصدد التفكير في مشروع لإنجاز أرضيات لوجيستيكية لتخزين ونقل وتوزيع المواد البترولية، والتي تتوخى منها أن يكون لها أثرا إيجابيا على الأسعار.
- وللإشارة فإن الشركات البترولية قامت ببرمجة عدة استثمارات وخاصة في قدرات الاستقبال والتخزين تناهز مليارين درهم لإنشاء ما يعادل 752000 متر مكعب.

جل الاستثمارات التي انخرطت فيها شركات المحروقات مرتبطة بعمليات استيراد أو تخزين وبيع بالتقسيط إضافة إلى خدمات أخرى مرتبطة بالإطعام والغسل ...، ويسجل هنا أن الجزء الأول من الاستثمارات يستحوذ على الحصة الكبرى وهو مدعم من طرف الدولة وفق برامج تواكبها وزارة الطاقة والمعادن ، في حين الشطر الثاني هو استثمارات عادية لهذه الشركات ، الأمر الذي لا يثقل ميزانياتها كي يكون له تأثير سلبي في اتجاه الرفع من ثمن بيع المحروقات للمستهلك النهائي . وبالتالي فإن هناك متغيرات أخرى غير سعر الصرف أو سعر البترول أو تكلفة الاستثمار، تساهم في الرفع من الثمن النهائي للبيع بمحطات الوقود.

- **الاستثمارات المنجزة في مجال المحروقات وحجمها منذ سنة 2015:**

عرفت سنة 2015 إعطاء الانطلاقة وكذا مواصلة انجاز والشروع في تشغيل مجموعة من المشاريع في مجال المواد البترولية تبلغ كلفتها الإجمالية ما يناهز 2 مليار درهم وهي كالتالي:

- مواصلة انجاز مستودع لتخزين المواد البترولية بالجرف الأصفر بسعة 95 ألف متر مكعب وباستثمار يناهز 190 مليون درهم
- إعطاء الانطلاقة لانجاز3 مستودعات (مستودع بالجرف الأصفر، ومستودع بسيدي بوعثمان) بسعة إجمالية تصل إلى 234 ألف متر مكعب وبغلاف مالي يناهز 730 مليون درهم
- إعطاء الموافقة المبدئية من طرف الوزارة لإنجاز سبعة مستودعات لتخزين المواد البترولية (خمسة بالجرف الأصفر ومستودع بميناء المحمدية ومستودع بميناء العيون) بسعة إجمالية 423.200 متر مكعب بغلاف مالي يناهز مليار و 30 مليون درهم.

- **قدرات التخزين لكل شركة**

لا توجد شركات مختصة في التخزين بل هناك شركات تقوم بأنشطة الاستيراد والتخزين والتوزيع معا. وتتولى أنشطة التخزين شركات بترولية والتي تتوفر على طاقات تخزينية بموانئ الناظور وطنجة المتوسطي والمحمدية والجرف الأصفر وأكادير وطانطان والعيون والداخلة.

جدول 6 : قدرات التخزين حسب كل شركة (وزارة الطاقة والمعادن)

الشركة	البنزين مترمكعب	الغازوال مترمكعب	وقود الطائرات مترمكعب	الفيول مترمكعب

أفريقيا	45 100	234 800	37 700	70 800
فيفو أيرجي المغرب	26 300	139 100	18 100	-
طوطال المغرب	27 700	154 700	25 300	-
ليبيا أويل المغرب	8 500	58 700	5 900	-
بتروم الصحراء	14 800	82 100	-	-
بيترومينأويل المغرب	15 200	80 000	-	-
وينكسو	6 000	45 100	-	-
زيز	5 300	25 900	-	-
سوماب	0	14 000	-	-
أطلس الصحراء	5 100	47 800	-	3 100
بترؤل شمال أفريقيا	3 000	49 100	-	-
بترو سيد	-	10 300	-	-
المجموع	157 000	946 100	87 000	79 300

تبلغ قدرات تخزين المواد البترولية السائلة لدى شركات التوزيع البترولية حوالي 1.3 مليون متر مكعب ومنها 93% متصلة بالموانئ عبر أنبوب، وتتوزع هذه القدرات كالتالي:

- البنزين الممتاز: 157.000 متر مكعب
- الغازوال: 942.000 متر مكعب
- وقود الطائرات: 87.000 متر مكعب
- الفيول: 74.000 متر مكعب

يقوم قطاع الطاقة والمعادن بتتبع مستوى المخزون من المواد النفطية من خلال التصريحات اليومية للشركات المستوردة وكذا بواسطة عمليات ميدانية تنجز مرة أو مرتين في الشهر وكل ما دعت الضرورة لذلك لقياس مستوى المخزون لدى الشركات

بلغ متوسط المخزون المتوفر خلال سنتي 2016 و 2017 ما يعادل 35 يوما بالنسبة للبنزين و29 يوما للغازوال و 24 يوما لوقود الطائرات و 13 يوما للفيول.

تقوم الوزارة بعقد اجتماعات كل أسبوعين مع كل الشركات البترولية المستوردة لتتبع وتحيين برامج استيراد المواد البترولية وكذا برمجة واردات الشهرين المقبلين.

من شأن المشاريع الاستثمارية المبرمجة في قدرات التخزين أن ترفع من مستوى المخزون بسبعة عشرة يوما إضافية.

قبل التحرير كانت تركيبة الأسعار تتضمن بعض المكونات التي تشجع على الاستثمار في القطاع وهذا ما ساعد على خلق استثمارات مهمة لإنشاء قدرات استقبال وتخزين هذه المواد

بعد التحرير فإن كل شركة بترولية لها إستراتيجية خاصة للاستثمار، كما أن إنجاز قدرات التخزين سيساهم في تنافسية الشركات البترولية، لما ستوفر هذه القدرات من مرونة في التزود بالمواد البترولية ففي

هذا الإطار، والوزارة بصدد التفكير في مشروع لإنجاز أرضيات لوجيستيكية لتخزين ونقل وتوزيع المواد البترولية والتي نتوخى منها أن يكون لها أثرا إيجابيا على الأسعار.

وللإشارة فإن الشركات البترولية قامت ببرمجة عدة استثمارات وخاصة في قدرات الاستقبال والتخزين تناهز ملياري درهم لإنشاء ما يعادل 752.000 متر مكعب.

انخرطت شركات التوزيع في عدد من الاستثمارات الرامية بالأساس إلى توسيع قدراتها من حيث التخزين، بكلفة تبلغ 10 مليار درهم خلال خمس سنوات، ابتداء من 2017 وذلك للوصول إلى 60 يوم من الاستهلاك كما ينص على ذلك القانون

برنامج استثمار شركات المحروقات بغلاف 10 مليار درهم خلال الخمس سنوات المقبلة موزع حول:

المجالات	المبلغ (الدرهم)
الشبكة: إنشاء وتجديد	4.100.000.000
مستودع الوقود	2.400.000.000
مستودع الغاز	500.000.000
ملء المراكز	300.000.000
زجاجات	1.000.000.000
شاحنات الأسطول	700.000.000
أنابيب	180.000.000
مزج مواد التشحيم	180.000.000
مختبرات	120.000.000
استثمار	600.000.000

استثمرتالشركات في إنشاء شبكات محطات الوقود وانتقل عدد المحطات من 2300 إلى 2450 في ظل السنوات الثلاث الأخيرةبالإضافة إلى خدمات أخرى مرتبطة بالإطعام ,restauration, boutique baie technique, lavage, paiement électronique..

قطاع توزيع المحروقات يتكون من 18 شركة شركات وطنية وشركات أجنبية وشركات جهوية وشركات صغرى ومتوسطة تشتغل أساسا في أنشطة مرتبطة بالاستيراد والتخزين والتوزيع والبيع بالتقسيط

تم إنشاء محطات وقود بمختلف أقاليم المملكة من اجل تزويد المدن الجديدة والمناطق الصناعية والأحياء الجديدة الهامشية.

من أجل الاستجابة للطلب الوطني تغطي الشركات قدرات تخزين اجمالية ب 1.440.000 طن موزعة كالتالي:

منطقة التخزين	الحجم (بالطن)
طنجة المتوسط	540.000

المحمدية	410.000
جرف الأصفر	320.000
أكادير	90.000
الأقاليم الجنوبية	80.000

خلال السنتين المقبلتين قدرات التخزين للدولة سترتفع ب 50% لتصل إلى 2.100.000 طن تتطلب استثمار 3 مليار درهم.

توزيع واردات المحروقات حسب نوع المحروق، والشركات المستوردة

جدول 7: توزيع واردات المحروقات حسب نوع المحروق، والشركات المستوردة (وزارة الطاقة والمعادن)

الشركات	كمية البنزين المستوردة (1000 طن)			كمية الغازوال المستوردة (1000 طن)		
	2015	2016	2017(*)	2015	2016	2017(*)
الشركة المغربية لتوزيع الوقود 'افريقيا"	236	254	266	1411	1462	1491
فيفو إينرجي المغرب	25	77	59	659	912	888
طوطال المغرب	42	58	52	731	793	730
بتروم	11	25	22	286	728	606
زيز	10	27	22	83	223	200
وينكسو	31	41	33	256	290	263
ليبيا أويل المغرب	14	29	35	247	219	277
بترومينأويل المغرب	13	-	2	255	306	315
سوماب		4	4		45	49
بترول شمال أفريقيا	-	10	9	16	97	50
أطلس الصحراء	26	30	28	152	174	139
المجموع	**408**	**556**	**533**	**4098**	**5247**	**5008**

تخضع المواد النفطية المستوردة إلى مسطرة مراقبة الجودة للتحقق من مدى تطابقها للمواصفات المحددة قانونيا قبل إفراغها في خزانات الشركات المعنية. حيث يقوم المختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء بتحليل العينات التي يتوصل بها من طرف إدارة الجمارك قبل عرضها للبيع ببلادنا.

وبالنسبة لعملية مراقبة جودة المواد النفطية بمختلف محطات الوقود، تسهر الوزارة على مراقبة جودة المواد النفطية طبقا للتشريعات الجاري بها العمل في هذا المجال، وتتابع عن قرب عمليات هذه المراقبة، وذلك بإعداد برامج سنوية للمراقبة والسهر على إنجازها.

ويقوم المختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء أيضا بتحليل العينات. وفي حالة عدم مطابقتها لهذه للمعايير المعتمدة، يتم تحرير محضر المخالفة وإرساله إلى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المعنية لتطبيق المسطرة القضائية المعمول بها في هذا المجال.

د- تطور استهلاك المحروقات السائلة

جدول 8: تطور استهلاك الوقود(وزارة الطاقة والمعادن)

نوع الوقود	2012	2013	2014	2015*	2016*	معدل النمو السنوي (%)
البنزين الممتاز	569	554	540	607	672	4,5%
الغازوال	4 903	5 098	5 197	5 473	5 666	3,7%
المجموع	5 472	5 652	5 737	6 080	6 338	3,8%

جدول 9: تطور استهلاك مادتي البنزين والغازوال خلال 2015-2017(وزارة الطاقة والمعادن)

المادة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو (%)
البنزين الممتاز	549	565	569	554	540	608	672	3,6%
الغازوال	4 543	4 830	4 903	5 098	5 197	5 479	5 666	3,8%
المجموع	5 092	5 395	5 472	5 652	5 737	6 087	6 338	3,7%

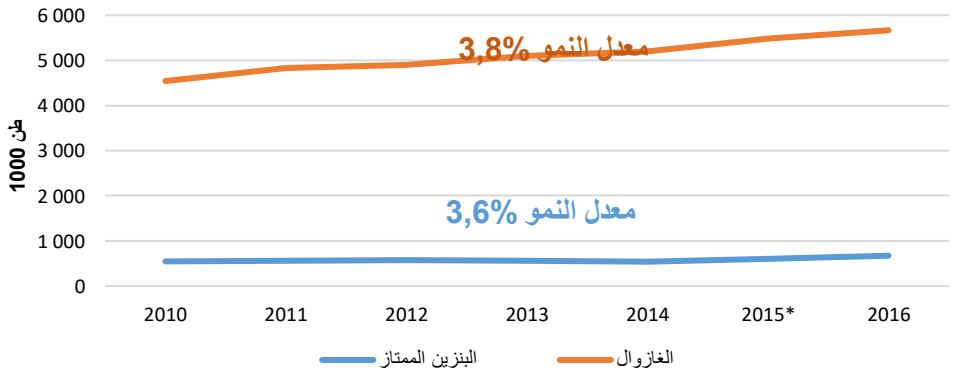

جدول 10: تقدير توزيع الاستهلاك النهائي للمواد البترولية حسب القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2016.

بألف طن مقابل بترول	الغازوال	البنزين	البوتان والبروبان	وقود الطائرات	الفيول	كوك البترول	الشموع	المجموع	الحصة (%)
الصناعة	245	2	141		483	870		1741	15.2
النقل	4790	740		711				6241	54.6
السكن			2456				4	2460	21.5
الفلاحة	746	15	97					858	7.5
القطاع الثالثي:الخدمات -التجارة-الادارة	48		91		1			140	1.2
المجموع	5829	757	2785	711	484	870	4	11440	100

هـ- تضريب المحروقات

تطبق الدولة على المحروقات نوعين من الضرائب:

- ضريبة الاستهلاك (TCI)، والتي حددت بقانون في 3,764 درهما لتر البنزين و2,422 درهما للتر الغازوال.
- الضريبة على القيمة المضافة، والتي حددت بقانون في 10% من ثمن الاستيراد*.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الضرائب ترقى إلى 37% من تكوين ثمن بيع الغازوال و47% من ثمن البنزين.

الضريبة	البنزين (درهم/هكتولتر)	الغازوال (درهم/هكتولتر)	الفيول الصناعي (درهم / طن)
الرسم الداخلي على الاستهلاك	376,40	242,20	182,40
الضريبة على القيمة المضافة	10%	10%	10%

ومقارنة مع الدول الأوروبية فإن هذه النسبة الضريبية تبقى متواضعة حيث تصل إلى 66,4% بفرنسا، وتقارب 70 % في المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية.

* ثمن الاستيراد: ثمن الخام+الشحنالتأمين+خدمات وضرائب الميناء+التخزين.

V مقارنة تطور أسعار المحروقات على المستوى الوطني بالأسعار الدولية

إن محدودية مصادر الطاقة بالبلاد تقود إلى استيراد 96% من احتياجات المملكة في هذا الشأن، من قبل شركات خاصة مرخص لها من طرف وزارة الطاقة والمعادن، حيث تشكل واردات البلاد من جميع المواد الطاقية حوالي 16 % من مجموع الواردات، وواردات المحروقات 7 % من هذه النسبة. وخلال سنة 2017، تم استيراد ما يقارب 70 مليون هكتولتر بقيمة تتجاوز 25 مليار درهم

وإذا كان في مرحلة قبل التحرير، لا يتأثر مباشرة ثمن البيع للعموم بالسوق الدولية اعتبارا لتدخل صندوق المقاصة في موازنة الأسعار. فحاليا، ونظرا للاعتماد الكلي على الاستيراد لتزويد السوق الوطنية ولإلغاء دعم المقاصة، تتأثر أسعار البيع النهائي مباشرة بتغيرات أثمان المواد الخام على الصعيد الدولي وكذا تغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

من خلال تتبع وزارة الطاقة والمعادنلأسعار المواد البترولية على صعيد السوق الدولية وكذا تتبع أسعار البيع الداخلية لمادتي البنزين والغازوال المطبقة من طرف محطات الوقود، تبين أن تطور أسعار البنزين والغازوال على الصعيد الوطني يأخذ نفس منحى تطور الأسعار الدولية لهذه المواد.

هذا، وقد تم تسجيل تفاوت ملحوظ في الفارق بين السعر الداخلي والسعر الدولي في بداية تطبيق نظام تحرير الأسعار، ليتحسن مع مرور الوقت، وأصبح حاليا منحى هذين السعرين متقاربين.

وعلى الصعيد الدولي لابد من الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي بدأت تأخذه الأثمان عالميا مرده أساسا التوافقات حول الأثمنة المبرمة على صعيد تجمع (كارتيل) الدول المنتجة للنفط على صعيد منظمة الأوبيك، والتي قررت منذ سنة التخفيض من مستويات الإنتاج قصد الرفع من الأثمان. هذا المعطى يجب التعاطي معه بحذر لأنه ينبئ بتواصل ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي.

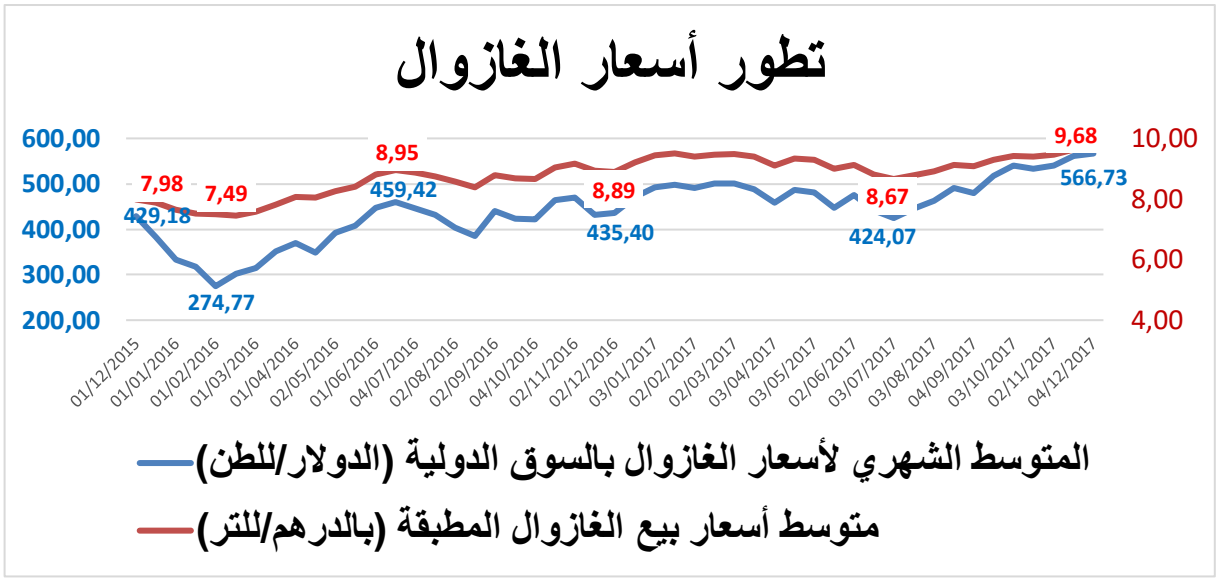
تطور أسعار الغازوال
600,00
500,00
400,00
300,00
200,00
10,00
8,00
6,00
4,00
7,98
7,49
8,95
8,89
8,67
9,68
429,18
274,77
459,42
435,40
424,07
566,73
01/12/2015
01/01/2016
01/02/2016
01/03/2016
01/04/2016
02/05/2016
01/06/2016
04/07/2016
02/08/2016
02/09/2016
04/10/2016
02/11/2016
02/12/2016
03/01/2017
02/02/2017
02/03/2017
03/04/2017
03/05/2017
02/06/2017
03/07/2017
03/08/2017
04/09/2017
03/10/2017
02/11/2017
04/12/2017
المتوسط الشهري لأسعار الغازوال بالسوق الدولية (الدولار/للطن)
متوسط أسعار بيع الغازوال المطبقة (بالدرهم/للتر)

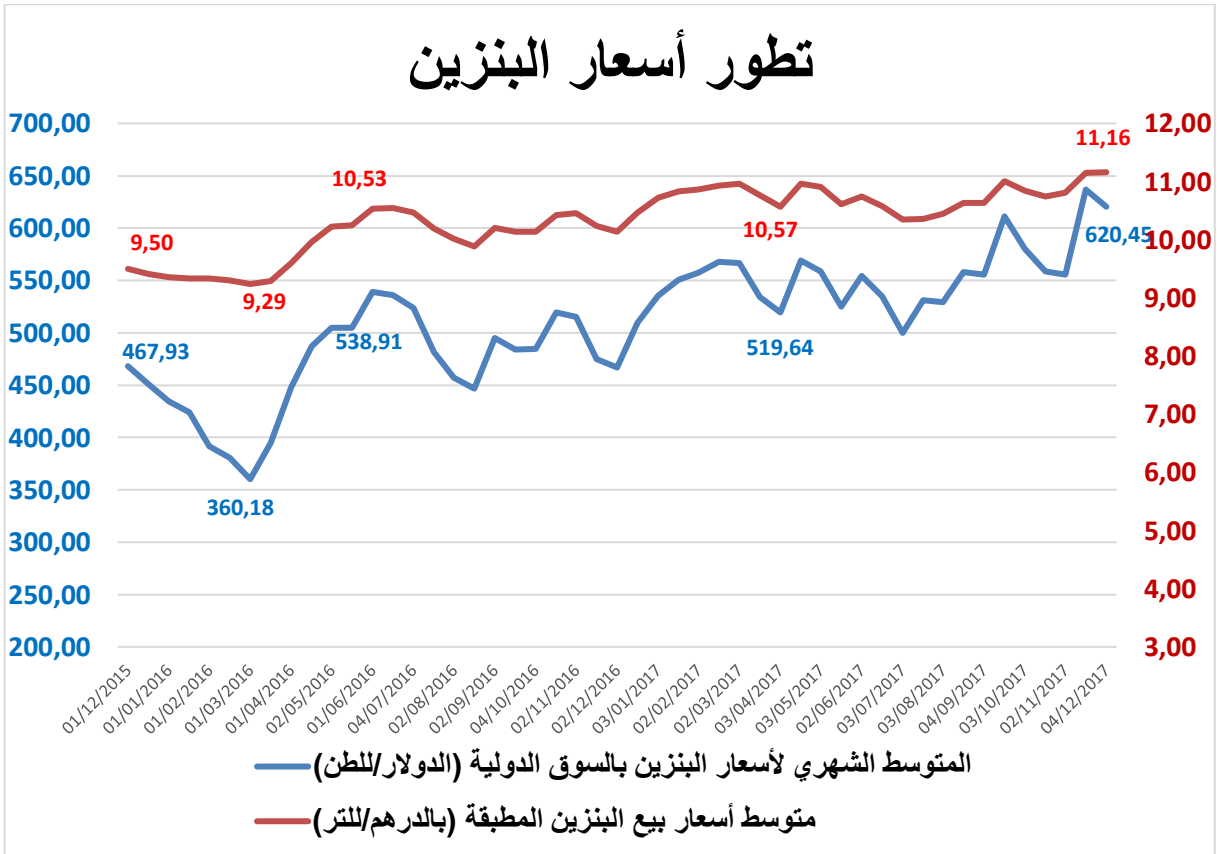
تطور أسعار البنزين
700,00
650,00
600,00
550,00
500,00
450,00
400,00
350,00
300,00
250,00
200,00
12,00
11,00
10,00
9,00
8,00
7,00
6,00
5,00
4,00
3,00
9,50
9,29
10,53
10,57
11,16
467,93
360,18
538,91
519,64
620,45
01/12/2015
01/01/2016
01/02/2016
01/03/2016
01/04/2016
02/05/2016
01/06/2016
04/07/2016
02/08/2016
02/09/2016
04/10/2016
02/11/2016
02/12/2016
03/01/2017
02/02/2017
02/03/2017
03/04/2017
03/05/2017
02/06/2017
03/07/2017
03/08/2017
04/09/2017
03/10/2017
02/11/2017
04/12/2017
المتوسط الشهري لأسعار البنزين بالسوق الدولية (الدولار/للطن)
متوسط أسعار بيع البنزين المطبقة (بالدرهم/للتر)

VIتحليل التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين

تتشكل الأسعار من جزء قار عبارة عن واجبات ضريبية، فإذا أخذنا على سبيل المثال سعر الغازوال، سنجد أن 40 % منه عبارة عن واجبات جبائية ممثلة في الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة التي يتم استخلاصها مباشرة عند وصول الشحنة إلى الميناء، وتظل شبه قارة، وهكذا، فإنه عندما ينخفض السعر فإنه يهم المكونات المتغيرة، في حين أن الواجبات الضريبية تظل دون تغيير ملحوظ، لذا فإنه لا يمكن أن تنخفض الأسعار بالمستوى ذاته، الذي انخفضت به في الأسواق الدولية، بالنظر إلى أن هناك واجبات وحقوقا تظل شبه قارة، بغض النظر عن تطورات سعر المحروقات، وعليه فإن التطور يهم المكونات المتغيرة المتمثلة في سعر المادة وكلفة النقل وتغيرات سعر صرف الدولار. كما أن المقارنة يجب أن تتم بين أسعار المحروقات المكررة ببورصة روتردام والأسعار الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف بين الدولار والدرهم، إذ يمكن أن ترتفع الأسعار حتى وإن ظلت مستقرة في الأسواق الدولية، إذا ارتفعت قيمة الدولار مقارنة بالدرهم، كما يمكنها أن تنخفض إذ ارتفعت قيمة الدرهم مقارنة بالدولار. لكن العديد من مستهلكي المحروقات يعتبرون أن محطات الوقود لا تخفض الأسعار بالمستوى الذي تتراجع به في الأسواق الدولية، وغالبا ما يتم الاستناد إلى أسعار برميل النفط الخام. ويؤكد المهنيون أن الأسعار المعتمدة هي تلك المحددة في تداولات بورصة روتردام، إذ يتم احتساب معدل التطورات اليومية، خلال 12 يوما التي تسبق تاريخ الإعلان عن الأسعار الجديدة.

لكن ما يثير التساؤلات لدى المستهلكين هو اختلاف الأسعار، في بعض الأحيان، بين محطة وأخرى قريبة منها تابعة للعلامة التجارية ذاتها. وأوضح مصدر من مجموعة النفطيين بالمغرب، في هذا السياق، أن شركات توزيع المحروقات لا تتدخل في تحديد الأسعار بمحطات المحروقات، بل تقترح فقط السعر التي تراه مناسبا، ويظل صاحب المحطة هو الذي يملك قرار تحديد السعر، إما أن يأخذ بالسعر المقترح من قبل شركات التوزيع أو أن يقرر رفعه السعر أو تخفيضه، وذلك حسب تقديراته الشخصية وسياسته التسويقية.

يمثل اليومان الأول والسادس عشر من كل شهر مناسبة لتقييم سياسة رفع الدعم عن المحروقات وإقرار حقيقة الأسعار، وذلك لأنهما يمثلان موعدين لإقرار أسعار المحروقات الجديدة، إذ ما زالت محطات توزيع المحروقات تعمل وفق ما كان مقررا خلال فترة نظام المقايسة، عندما كانت وزارة الشؤون العامة والحكامة تحدد أسعار المحروقات، في أول ومنتصف كل شهر، بناء على تطور أسعار المحروقات ببورصة "روتردام" للمواد النفطية المكررة بهولندا. وشرعت الوزارة، قبل إنهاء العمل بنظام المقايسة بأشهر، في إشراك المهنيين، خلال اجتماعاتها، من أجل الإطلاع على التقنيات التي تعتمدها لتطبيقها في المرحلة الانتقالية التي تلي الانتهاء من العمل بنظام المقايسة وتحرير الأسعار.

1- تحديد بنية الأسعار قبل التحرير

رسم توضيحي 2 : تحديد بنية الأسعار قبل التحرير

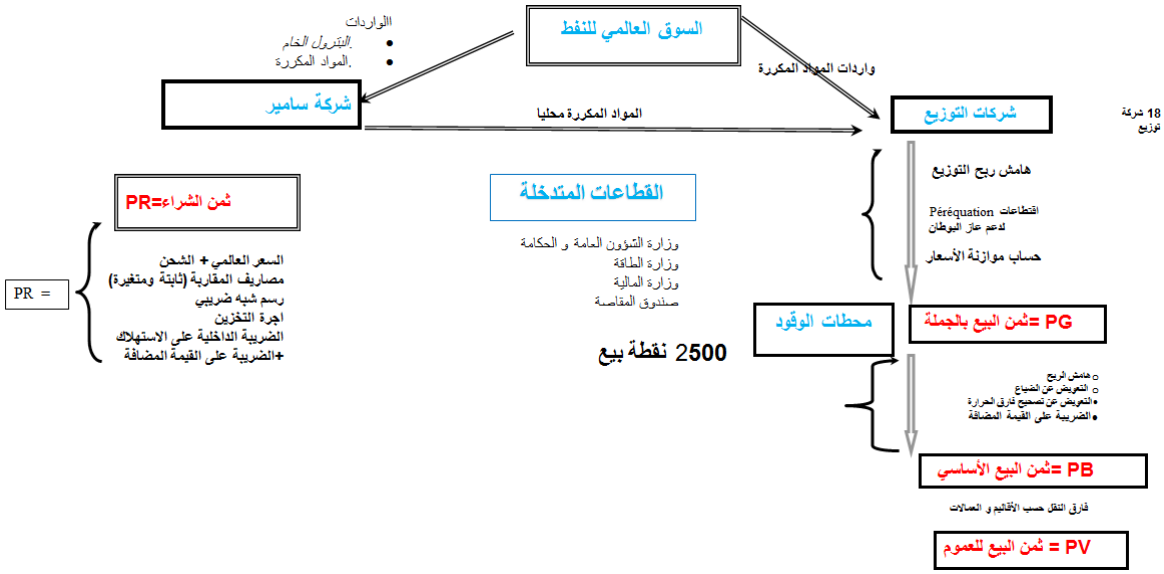

المصدر: وزارة الشؤون العامة والحكامة

2- بنية سعر الشراء

بنية الأسعار التي يشترى بها المحروقات السائلة

	الوقود الممتاز	الغازوال	الفيول وال رقم 2	الفيول الخاص
1- سعر FOB بالدولار للطن	أسعار السوق الدولية (أ)			
2- الشحن بالدولار للطن (ب)	يحدد حسب ما هو مشار إليه في (ب) أسفله			
3- رسوم مينائية	حسب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل			
4- مصاريف المقاربة				
• المتغير بالدرهم للطن	1,8 % من (1+2)			
• الثابت بالدرهم للطن	16,60	16,60	16,60	16,60
5- رسم شبه ضريبي	0,25 % من (1+2+3)			
6- أجرة التخزين بالدرهم للطن	150	150	110	110
7- سعر الشراء دون احتساب الرسوم بالدرهم للطن	المجموع من 1 الى 6			

3- بنية سعر البيع

بنية الأسعار التي تباع بها المحروقات السائلة

1- سعر الشراء دون احتساب الرسوم.....

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك.....

3- الضريبة على القيمة المضافة..... 10 %من (1+2)

4- القرض المستحق ..... (0.41 % من 2+3)

5- المجموع الفرعي: (1+2+3+4)

6- مصاريف و هوامش التوزيع .....

خصم رسم الضريبة على القيمة المضافة : (3)

7- المجموع الفرعي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة :(3-6+5)

8-الضريبة على القيمة المضافة 10 % من السطر 7

9- سعر البيع بالجملة مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة (7+8)

10- السيلان عند الباعة بالتقسيط (0,5% من 9)

11- تصحيح التغيير الحراري للمخزونات

12-هامش التقسيط

خصم الضريبة على القيمة المضافة : (8)

13-سعر البيع بالتقسيط دون احتساب الرسم على القيمة المضافة (8-12+11+10+9)

14-الضريبة على القيمة المضافة (10 % من السطر 13)

15- سعر البيع بالتقسيط مع احتساب الرسم على القيمة المضافة (13+14)

يحتسب سعر بيع الوقود الممتاز و الغازوال بالتقسيط مع احتساب الرسم على القيمة المضافة باعتماد الوحدة الموالية

VIIتفكيك معادلة تحديد الأسعار

تعتبر معادلة تحديد الأسعار أحد أهم مفاتيح رفع اللبس عن أثمنة المحروقات التي يتم تسويقها للعموم داخل محطات التوزيع. سنحاول من خلال المعطيات المستقاة لدى الفاعلين تبسيط هذه المعادلة عبر تفكيك مكوناتها التي تقنن نظريا أسعار المحروقات السائلة لضمان المنافسة الشريفة في السوق ذات العلاقة.

وهنا لابد من التذكير أن دور الدولة تراجع في هذا القطاع منذ بداية التسعينات، حيث تمت خوصصة شركات توزيع المحروقات، ثم شركة التكرير، وتمت مصاحبة هذه العمليات بوضع نظام لمقايسة أسعار المحروقات على الأسعار الدولية، انسجاما مع سياسة الانفتاح التي تسلكها البلاد، وذلك بين سنوات 1995 و2000، إلى حين تعليق العمل بنظام المقايسة. الذي تم إعادة تفعيله في نسخته الثانية، في إطار إصلاح نظام المقاصة الذي اعتمدته الحكومة منذ نهاية 2013، ثم في مرحلة أخيرة عملية تحرير أسعار المحروقات، ابتداء من فاتح دجنبر 2015.

اتضح أنه في البداية تم الاعتماد على مقاربة تدريجية ترتكز على المقايسة الجزئية كمرحلة أولية، حيث تم تحديد سقف الدعم في مستويات تعادل المستويات التي نص عليها القانون المالي وتطبيق كل المتغيرات التي تفوق 2,5% من تطور سعر البيع مع اتخاذ إجراءات مواكبة، أهمها وضع نظام لدعم مهني قطاع النقل، خاصة داخل المجال الحضري، وفيما بين المدن، وذلك لتعويضهم عن أي ارتفاعات محتملة في أثمنة الغازوال.

وبعدها، وكمرحلة ثانية، عمدت الحكومة إلى الحذف النهائي للدعم المخصص للفيول الصناعي والبنزين في فبراير 2014، مع التقليص التدريجي لدعم الغازوال، للوصول في مرحلة ثالثة إلى حذف الدعم الموجه للغازوال والمصادقة على أسعار المحروقات من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015، وبعده تحرير المواد النفطية السائلة ابتداء من فاتح دجنبر 2015.

وقد تم خلال لقاءنا مع المسؤولين الحكوميين التذكيرأن أسعار المحروقات السائلة لم تعرف أي زيادات، إلى غاية 2004، حيث بدأ الدعم الموجه لهذه المنتوجات يشكل عبئا حقيقيا على صندوق المقاصة. وفي هذا السياق، عمدت الحكومة إلى عكس جزء من هذه الارتفاعات في أسعار المحروقات على المستهلك، حيث أن أهم زيادة عرفها سوق المحروقات سجلت سنة 2012، إذ تم رفع سعري الكازوال بدرهم، والبنزين بدرهمين للتر. كما اعتبرت هذه السنة قياسية من حيث تكاليف المقاصة، التي زادت عن 56 مليار درهم، مما عجل بوضع الحكومة لمقاربة لإصلاح قطاع المحروقات والتخفيف من عبئها على ميزانية الدولة.

ومن خلال تحليل معادلة تحديد الأسعار تبين لدى اللجنة أن كيفية تحديد الأسعار في السوق تقوم على أساس أسعار النفط في السوق الدولية مصححة بأسعار صرف الدرهم أمام الدولار، مع إضافة

مختلف المصاريف والتكاليف التي تترتب عن استيراد المنتوج، نقله، تخزينه وتوزيعه، إلى غاية بيعه للمستهلك مع احتساب الضرائب وهامش الأرباح.

وفي شأن الضرائب على المحروقات، يجدر التأكيد أن المواد البترولية المسوقة بالمغرب تخضع لنوعين من الضريبة تتمثلان في الضريبة على الاستهلاك الداخلي والضريبة على القيمة المضافة. و تتراوح مجموع الضرائب المطبقة ما بين 29 و35 % من السعر النهائي للبيع.

وفيما يلي البنيات المرجعية التي تستعملها وزارة الشؤون العامة والحكامة لاحتساب ثمن استيراد المواد البترولية والسعر المتوقع لبيعها على الصعيد الوطني. وللإشارة فإن مهنيي القطاع يعتبرون هذه البنية متجاوزة ولم يتم تحيينها منذ سنة 1997.

1- بنية الأسعار التي تشتري بها المحروقات السائلة

-	الوقود الممتاز	الغازوال	الفيول وال رقم 2	الفيول الخاص
1-سعر FOB بالدولار للطن	- أسعار السوق الدولية (أ)			
2-الشحن بالدوار للطن (ب)	- يحدد حسب ما هو مشار إليه في (ب) أسفله			
3-رسوم مينائية	- حسب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل			
4-مصاريف المقاربة	-	-	-	-
•المتغير بالدرهم للطن	- 1,8% من (1+2)			
•الثابت بالدرهم للطن	- 16,60	- 16,60	- 16,60	- 16,60
5-رسم شبه ضريبي	- 0,25% من (1+2+3)			
6-أجرة التخزين بالدرهم للطن	- 150	- 150	- 110	- 110
7-سعر الشراء دون احتساب الرسوم بالدرهم للطن	- المجموع من 1 إلى 6			

2- بنية الأسعار التي تباع بها المحروقات السائلة

1-سعر الشراء دون احتساب الرسوم .....

2-الرسم الداخلي على الاستهلاك.....

3-الضريبة على القيمة المضافة ..... 10% من (2+1)

4-القرض المستحق.....(0,41% من 3+2)

5 المجموع الفرعي: (4+3+2+1)

6-مصاريف وهوامش التوزيع .....

خصم رسم الضريبة على القيمة المضافة : (3)

7-المجموع الفرعي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة : (3+6+5)

8-الضريبة على القيمة المضافة 10% من السطر7

9-سعر البيع بالجملة من احتساب الضريبة على القيمة المضافة (8+7)

10-السيلان عند الباعة بالتقسيط (0,5% من 9)

11-تصحيح التغيير الحراري للمخزونات

12-هامش التقسيط

خصم الضريبة على القيمة المضافة : (8)

13-سعر البيع بالتقسيط دون احتساب الرسم على القيمة المضافة (9+10+11+12+8)

14-الضريبة على القيمة المضافة (10% من السطر13)

15-سعر البيع بالتقسيط مع احتساب الرسم على القيمة المضافة (14+13)

يحتسب سعر بيع الوقود الممتاز والغازوال بالتقسيط مع احتساب الرسم على القيمة المضافة باعتماد الوحدة التر لية.

3- بعض المعطيات حول بعض مكونات ثمن بيع المحروقات للعموم بالمغرب بعد تحرير قطاع المحروقات:

- **تكلفة شراء واستيراد:**

من خلال قراءة المعطيات التي مكنت بها ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أعضاء المهمة الاستطلاعية فإنه نظرا لمحدودية مصادر الطاقة ببلادنا فإن الموارد الطاقية تشكل 16% من مجموع الواردات و تمثل المحروقات نسبة 7% منها؛

كما أن استيراد البترول الخام ببلادنا يستفيد من وقف استيفاء رسم الاستيراد وذلك منذ تاريخ فاتح يناير 1995 تنفيذا للإصلاح الجبائي الذي عرفته المواد الطاقية بالمغرب، إضافة إلى أن البنزين الممتاز والغازوال اللذان كان يطبق عليهما رسم استيراد محدد في 2.5% تم وقف استيفائه ابتداء من 20 ديسمبر 2002، وذلك أثر الحريق الذي عرفته شركة التكرير SAMIR وبالتالي فان عملية استيراد المواد البترولية لا تطبق عليها أية رسوم أو مكوس جمركية.

وبناء على المعطيات الرقمية المتعلقة بتطور أسعار شراء الغازوال والنزين في السوق الدولية بالدرهم للطن خلال الفترة مابين فاتح دجنبر 2015 ونهاية 2017 و التي وافت بها وزارة الطاقة والمعادن أعضاء المهمة الاستطلاعية :

تطور أسعار شراء الغازوال والبنزين في السوق الدولية للتر
خلال الفترة مابين فاتح دجنبر 2015 ونهاية 2017

التاريخ	البنزين		الغازوال	
	السعر GIF بالدرهم للطن(*)	سعر الشراء بالدرهم للتر	السعر GIF بالدرهم للطن(*)	سعر الشراء بالدرهم للتر
01/12/2015	4 858,61	**3,89**	4 466,42	**3,57**
16/12/2015	4 644,91	**3,72**	3 969,21	**3,18**
01/01/2016	4 439,79	**3,55**	3 442,92	**2,75**
16/01/2016	4 354,73	**3,48**	3 294,15	**2,64**
01/02/2016	4 025,93	**3,22**	2 866,15	**2,29**
16/02/2016	3 868,79	**3,10**	3 098,15	**2,48**
01/03/2016	3 674,04	**2,94**	3 222,86	**2,58**
16/03/2016	4 036,43	**3,23**	3 606,12	**2,88**
01/04/2016	4 509,38	**3,61**	3 740,40	**2,99**
16/04/2016	4 845,93	**3,88**	3 504,24	**2,80**
01/05/2016	5 031,80	**4,03**	3 934,66	**3,15**
16/05/2016	4 998,56	**4,00**	4 067,07	**3,25**
01/06/2016	5 383,99	**4,31**	4 485,85	**3,59**
16/06/2016	5 341,58	**4,27**	4 599,41	**3,68**
01/07/2016	5 218,69	**4,17**	4 457,93	**3,57**
16/07/2016	4 838,55	**3,87**	4 345,52	**3,48**
01/08/2016	4 613,20	**3,69**	4 086,02	**3,27**
16/08/2016	4 487,90	**3,59**	3 884,38	**3,11**
01/09/2016	4 924,87	**3,94**	4 395,28	**3,52**
16/09/2016	4 837,21	**3,87**	4 252,83	**3,40**
01/10/2016	4 839,19	**3,87**	4 225,81	**3,38**
16/10/2016	5 192,28	**4,15**	4 647,89	**3,72**
01/11/2016	5 212,71	**4,17**	4 766,37	**3,81**

3,50	4 380,12	**3,84**	4 801,04	16/11/2016
3,60	4 497,76	**3,85**	4 815,27	01/12/2016
3,88	4 855,42	**4,20**	5 249,53	16/12/2016
4,08	5 101,86	**4,43**	5 538,19	01/01/2017
4,11	5 139,61	**4,54**	5 671,58	16/01/2017
4,01	5 013,45	**4,55**	5 687,78	01/02/2017
4,09	5 113,01	**4,62**	5 779,85	16/02/2017
4,11	5 138,06	**4,65**	5 809,06	01/03/2017
4,02	5 023,21	**4,39**	5 483,18	16/03/2017
3,74	4 670,97	**4,23**	5 286,88	01/04/2017
3,98	4 975,53	**4,64**	5 805,88	16/04/2017
3,92	4 904,83	**4,54**	5 674,87	01/05/2017
3,62	4 521,82	**4,23**	5 290,15	16/05/2017
3,79	4 734,80	**4,41**	5 508,06	01/06/2017
3,51	4 388,32	**4,24**	5 302,41	16/06/2017
3,39	4 243,35	**3,99**	4 987,36	01/07/2017
3,52	4 405,61	**4,04**	5 055,23	16/07/2017
3,62	4 521,71	**4,12**	5 155,64	01/08/2017
3,79	4 735,73	**4,30**	5 370,65	16/08/2017
3,71	4 634,26	**4,29**	5 357,37	01/09/2017
3,96	4 948,20	**4,66**	5 827,77	16/09/2017
4,14	5 171,05	**4,44**	5 545,97	01/10/2017
4,11	5 143,34	**4,31**	5 381,86	16/10/2017
4,17	5 212,09	**4,28**	5 352,21	01/11/2017
4,36	5 453,25	**4,94**	6 173,12	16/11/2017
4,36	5 452,04	**4,77**	5 959,86	01/12/2017
4,35	5 441,66	**4,69**	5 859,54	16/12/2017

(*) مراسلة من وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة بتاريخ 2 فبراير 2018 تتضمن إحصائيات حول تطور أسعار المحروقات في علاقتها بتطور أسعار البترول في السوق الدولية خلال الفترة ما بين 2012 ونهاية 2017.

- **تكلفة الشحن والتأمين:**

تشمل أسعار المواد البترولية قيمة الشحن والتأمين إلى غاية بلوغ الموانئ الوطنية وتبلغ هذه القيمة ما معدله 7% حسب الإفادات التي مد بها مكتب الصرف أعضاء المهمة الاستطلاعية والتي أكد من خلالها انه يتم احتساب هذه النسبة سنويا من خلال المعطيات المتوفرة في البيانات الجمركية ويسجل أنها ظلت مستقرة لسنوات.

وللإشارة فإن الحكومة كانت تحدد تكلفة النقل الدولي والتأمين كل ستة أشهر قبل تحرير قطاع المحروقات وكان يحدد سعرها في حدود 14.17 دولار / للطن بين روتردام والمحمدية أي ما يقارب 0,11 درهم للتر الواحد.

- **تكلفة الضر ئب الداخلية على المحروقات:**

تطبق على المواد البترولية نوعين من الضرائب، الضريبة على القيمة المضافة المحددة بقانون في 10% والضريبة الداخلية على الاستهلاك المحددة في 376.4 درهم للهكتولتر بالنسبة للبنزين الممتاز و 242,2 درهم للهكتوليتر بالنسبة للغازوال حسب الإحصائيات التي وافتنا بها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وتمثل هذه الضرائب معدل 34% من ثمن بيع الغازوالو 43% من ثمن بيع البنزين للعموم؛ وهي الأقل على مستوى الضغط الجبائي على المواد النفطية مقارنة مع مجموعة من البلدان المجاورة.

و يسجلعدم تغيير الضريبة الداخلية على الاستهلاك بخصوص المواد النفطية منذ سنة 1995 بالنسبة للبنزين الممتاز ومنذ 1996 بالنسبة للغازوال، كما أن مداخيل هذه الضريبة هي موجهة أساسا للصندوق الخاص الطرقي وصندوق التنمية الفلاحية وجزء منها للميزانية العامة للدولة.

4- بعض المعطيات المتعلقة ببعض مكونات بيع المحروقات للعموم بعد قرار التحرير

أ- كلفة التوزيع والتقسيط:

استنادا إلى الوثائق والمعطيات التي قدمت لأعضاء المهمة الاستطلاعية يتبين أن كلفة التوزيع والتقسيط كانت تمثل6% بالنسبة للغازوال أي ما يعادل 0.55 درهم و 7% بالنسبة لثمن البنزين أي ما يقارب 0.69 درهم في أكتوبر 2015 قبل التحرير.

ب- تطور أسعار المحروقات في السوق الداخلي قياسا على تغيرات السوق الدولي

من خلال تتبع أسعار المواد البترولية على صعيد السوق الدولية وكذا تتبع أسعار البيع الداخلية لمادتي البنزين والغازوال المطبقة من طرف محطات الوقود، يتبين أن تطور أسعار البنزين والغازوال على الصعيد الوطني يأخذ عموما نفس منحى تطور الأسعار الدولية لهذه المواد. مع تسجيل تفاوت ملحوظ في الفارق بين السعر الداخلي والسعر الدولي في بداية تطبيق نظام تحرير الأسعار، حسب وزارة الطاقة والمعادن.

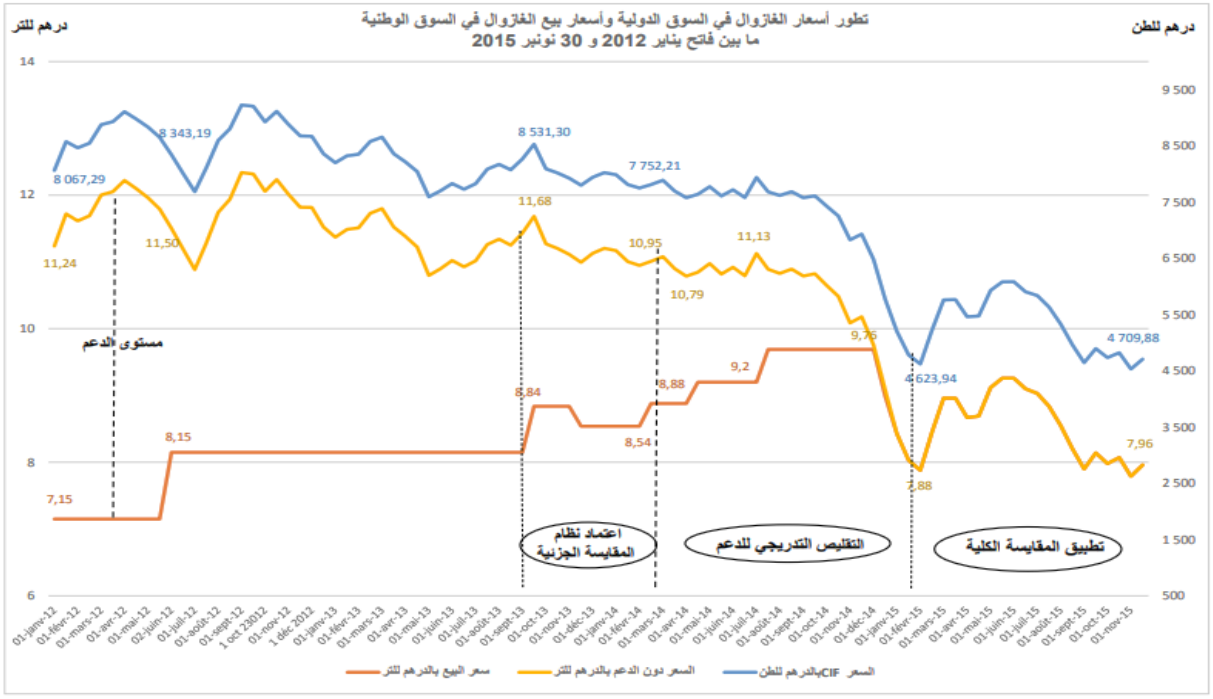

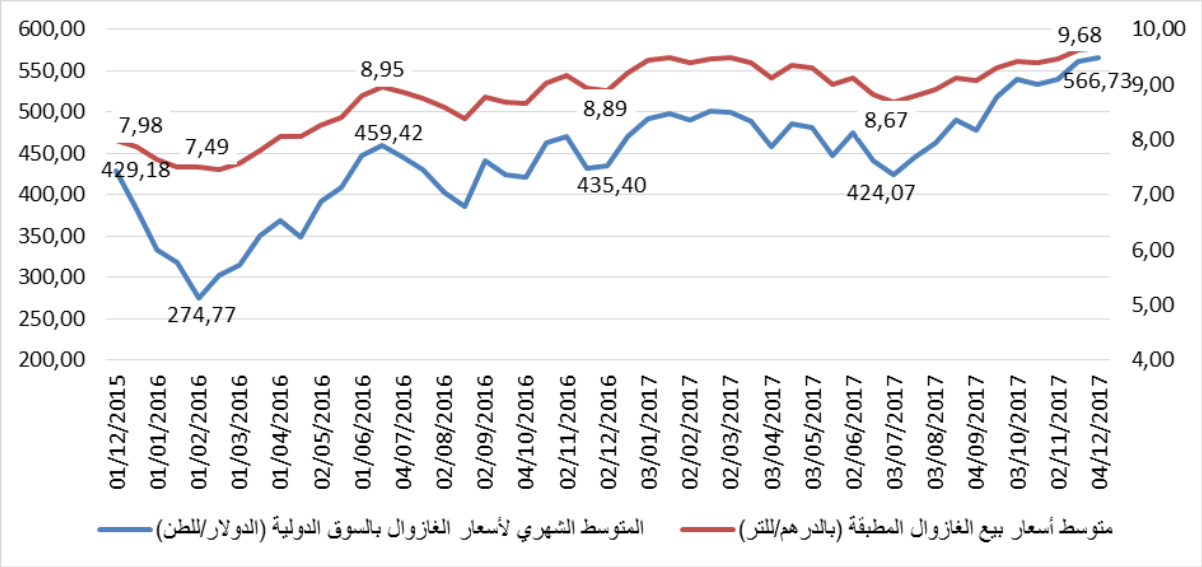
600,00
550,00
500,00
450,00
400,00
350,00
300,00
250,00
200,00
10,00
9,00
8,00
7,00
6,00
5,00
4,00
7,98
7,49
8,95
8,89
8,67
9,68
429,18
274,77
459,42
435,40
424,07
566,73
01/12/2015
01/01/2016
01/02/2016
01/03/2016
01/04/2016
02/05/2016
01/06/2016
04/07/2016
02/08/2016
02/09/2016
04/10/2016
02/11/2016
02/12/2016
03/01/2017
02/02/2017
02/03/2017
03/04/2017
03/05/2017
02/06/2017
03/07/2017
03/08/2017
04/09/2017
03/10/2017
02/11/2017
04/12/2017
المتوسط الشهري لأسعار الغازوال بالسوق الدولية (الدولار/للطن)
متوسط أسعار بيع الغازوال المطبقة (بالدرهم/للتر)

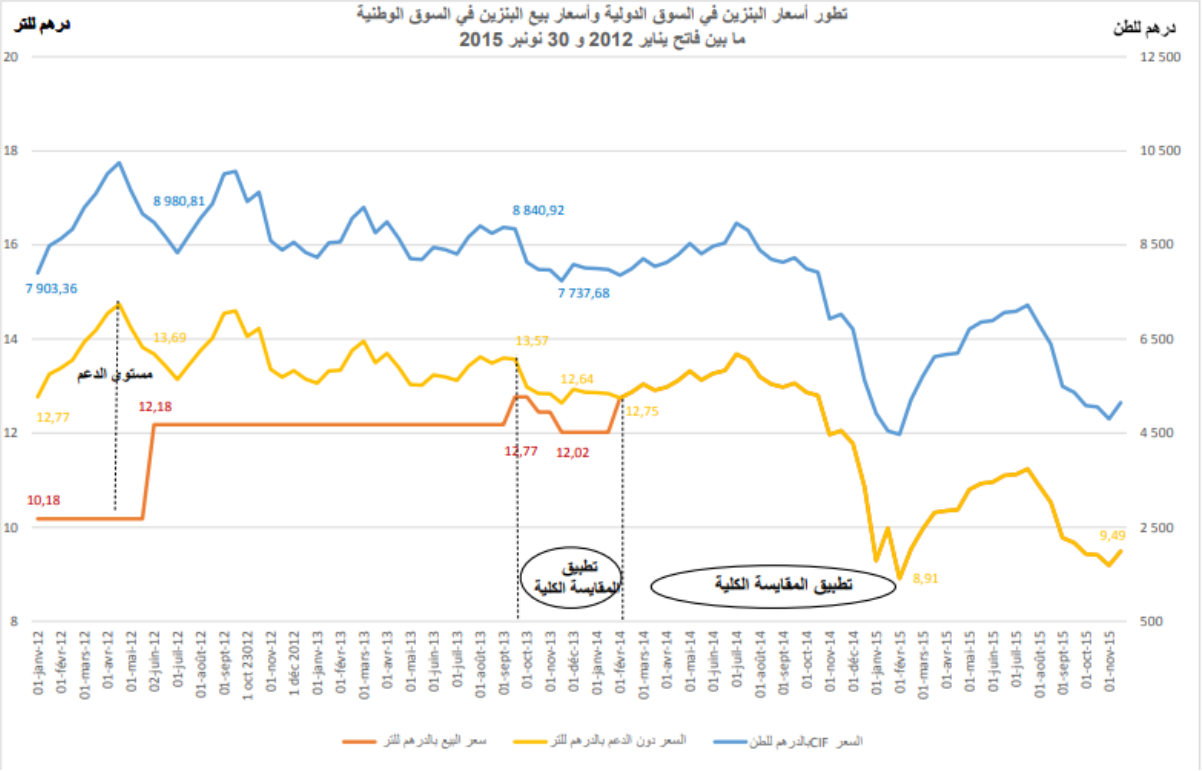
تطور أسعار البنزين في السوق الدولية وأسعار بيع البنزين في السوق الوطنية
ما بين فاتح يناير 2012 و 30 نونبر 2015
درهم للتر
درهم للطن
20
18
16
14
12
10
8
12 500
10 500
8 500
6 500
4 500
2 500
500
8 980,81
8 840,92
7 903,36
7 737,68
13,69
13,57
12,64
12,77
12,18
12,75
12,77
12,02
10,18
9,49
8,91
مستوى الدعم
تطبيق المقايسة الكلية
تطبيق المقايسة الكلية
سعر البيع بالدرهم للتر
السعر دون الدعم بالدرهم للتر
السعر CIFبالدرهم للطن

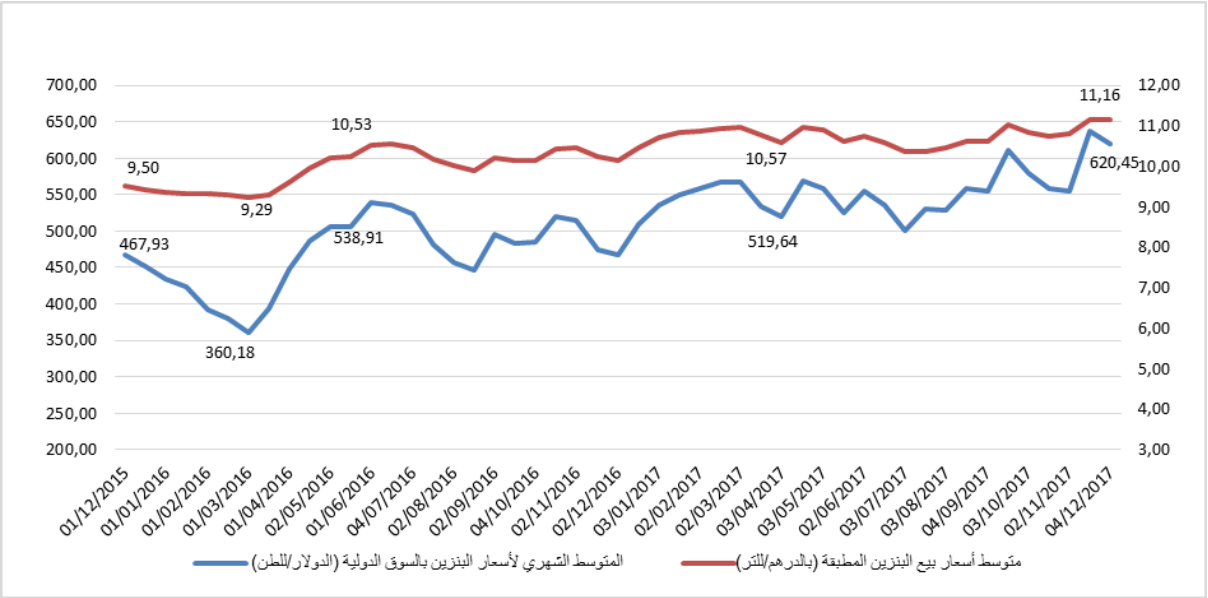

ج- تطور الأسعار

- تصريح تجمع النفطيين بالمغرب

وحسب تصريح الشركات النفطية تلتزم بالتطورات التي تعرفها الأسعار الدولية وتعكسها في السوق الداخلي بشكل تلقائي، مضيفا أنه يتعين التوضيح، في هذا الباب، أن الأمر يتعلق بأسعار المواد المكررة، وأن تحديد السعر الداخلي يتوقف على أمرين اثنين، تطور أسعار المواد المصفاة وتغيرات سعر صرف الدولار.

- تصريح الجامعة الوطنية لأرباب ومسيري المحطات

من جانبها وحسبالوثائقالتيقدمتها (المرفق)، أكدتالجامعةالوطنيةلأربابومسيريمحطاتالوقود،بأن هامش ربح البيع بالتقسيط بالمحطات لم يشهد أي تغيير قبل وبعد التحرير.

- تصريح الحكومة

حسبمعطياتوزارةالطاقةوالمعادن،ووزارةالشؤونالعامةوالحكامة،تمتسجيلتفاوتملحوظفيالفارقبينالسعرا لداخليوالسعرالدوليفيبدايةتطبيقنظامتحريرالأسعار،معتوسيعالفارقبينالأسعارالمحتسبةاستنادالتركيب ةالأسعارماقبلالتحريروالأسعارالمعتمدة، مع العلم أن تركيبة الأسعار قبل التحرير كانت تتضمن هامش الربح، والمحدد في المبالغ المرفقة في الجدول التالي:

درهم للتر	هامش ربح البيع بالجملة	هامش ربح البيع بالتقسيط
البنزين	0,376	0,316
الغازوال	0,284	0,264

هوامش الربح في قطاع المحروقات خلال فترة تقنين الأسعار. المصدر: وزارة الشؤون العامة والحكامة

ويمكن ملاحظة هذا التفاوت في المبيانين التاليين منذ التحرير إلى اليوم 2017/12/18

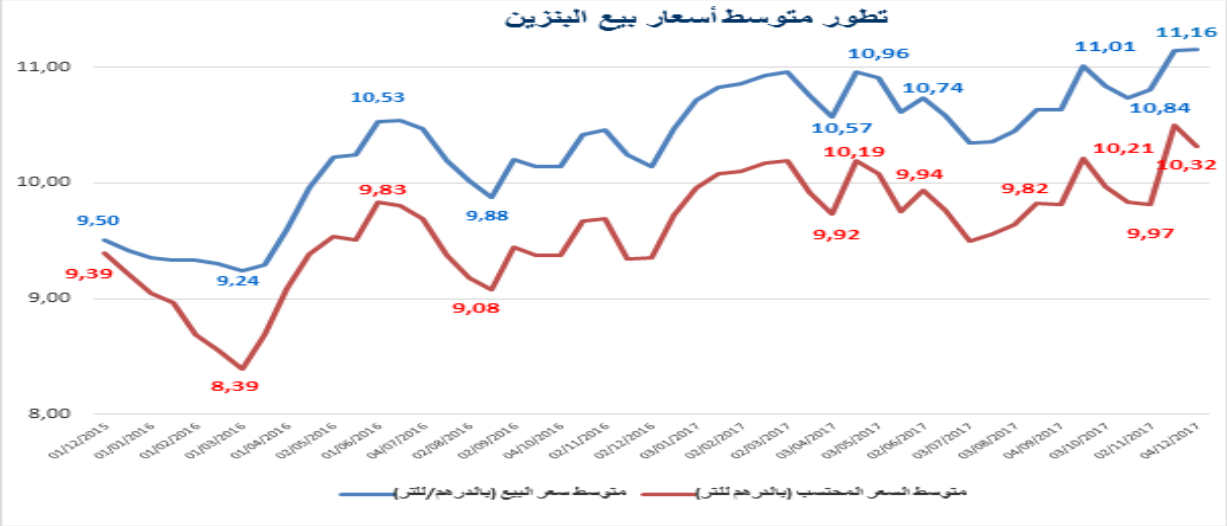

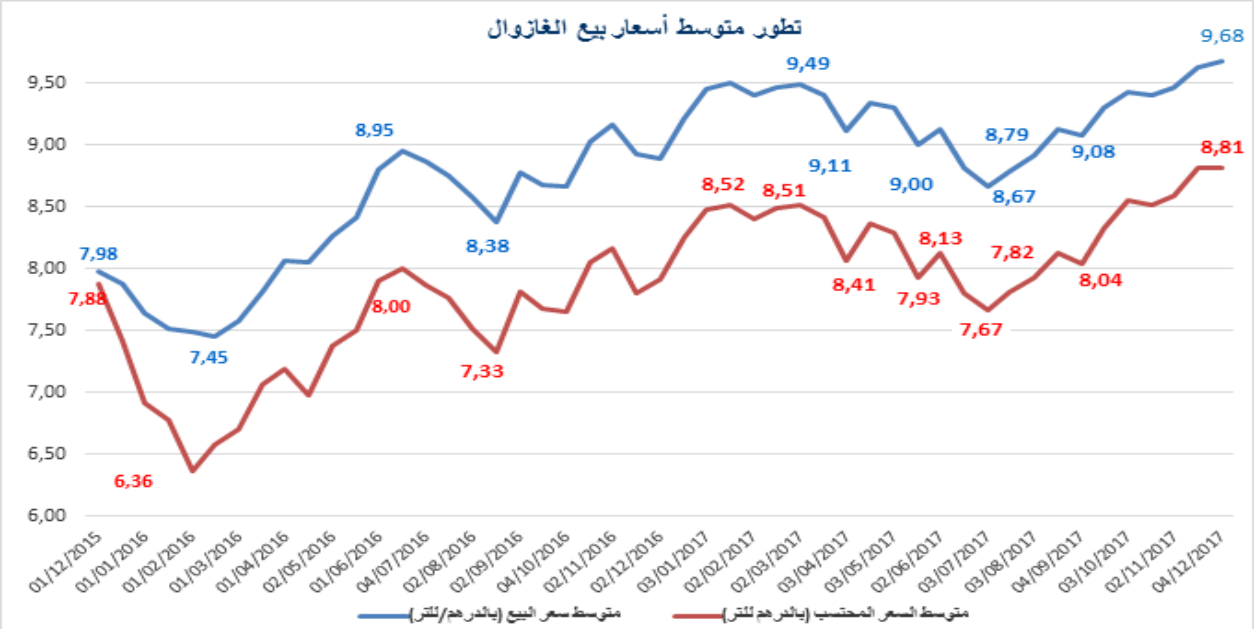

يوضح المبيانان أعلاه، أن متوسط الفارق بين الأسعار المحتسبة استنادا التركيبة الأسعار ما قبل التحرير و الأسعار المعتمدة، بزائد 96 سنتيم في اللتر في الغازوال، و76 سنتيم في البنزين .

دون أن ننسى أن بعض الشركات تستثمر من الخام إلى التكرير إلى التخزين إلى البيع في الأسواق الدولية والنقل و التوزيع و البيع بالتقسيط، مما يوفر لها هوامش للربح.

وأن عددا آخر من الشركات خلق له شركات دولية يقتني منها للأسواق المحلية مما يوفر له كذلك هوامش للربح.

على غرار الشركات الكبرى المتعددة الجنسية والخاضعة للقانون المغربي كفيفوإينرجي المغرب، وطوطال المغرب وليبيا أويل المغرب، هناك شركات مغربية أحدثت فروعا لها في بعض الدول الأجنبية كإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية واستوردت من فروعها كميات من المواد البترولية؛

فضلا على أن بعض الشركات تشتغل في النقل والتوزيع والبيع بالتقسيط، مما يوفر لها كذلك هوامش للربح.

VIIIحجم الدعم المقدم من صندوق المقاصة لشركات المحروقات
خلال المرحلة ما بين 2011 و2014

حسب المعطيات التي أمدتنا بها الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة فإن الدعم المقدم من صندوق المقاصة لشركات المحروقات كان كالأتي:

LA CHARGE DE LA COMPENSATION AU TITRE DES CARBURANTS PAR SOCIETE DURANT LA PERIODE 2011-2014

EN MILLIONS DE DIRHAMS

SOCIETES		ANNEE			
		2011	2012	2013	2014
AFRIQUIA SMDC	الشركة المغربية لتوزيع الوقود	6 112,67	6 569,33	4 765,14	2 416,58
ATLAS SAHARA	أطلس الصحراء	1 075,30	1 231,89	651,51	102,02
WINXO	وينكسو	1 474,83	1 566,22	2 008,83	475,54
CPHM	الشركة البترولية الإسبانية المغربية	130,83	142,18	92,62	25,75
INOV PETROLE	إينوف بترول	340,62	346,39	232,37	96,80
GREEN OIL	كرين أويل	-	55,65	133,84	85,18
LIBYA OIL MAROC	ليبيا أويل المغرب	1 638,62	1 612,37	1 123,48	559,09
PETROM	بتروم	2 609,37	1 732,64	1 098,74	687,28
PTROSUD	بتروسيد	3,99		-	-
PETROMIN OILS	بترومين أويل المغرب	1 026,48	1 099,59	755,82	520,71
P.N.A	بتروم شمال إفريقيا	480,80	354,68	209,50	16,38
SALAMA	السلامة	-	-	0,08	0,08
SDCC	شركة توزيع المحروقات والوقود	-	-	6,83	127,41
SOMAP	سوماب	137,85	152,03	137,05	63,96
VIVO ENERGY MAROC	فيفو اينرجي المغرب	3 774,05	3 778,53	2 734,51	1 253,40
TOTAL MAROC	طوطال المغرب	3 030,96	3 249,70	2 172,22	1 162,88
ZIZ	زيز	1 094,46	1 096,66	755,90	382,68
TOTAL ANNEE		22 930,83	22 987,86	16 878,44	7 975,74

N,B

Aucune charge de compensation pour les sociétés- بيتروم الصحراء- إفريقيا أويل- بيتروفيب durant la période 2011-2014

IXدراسة مقارنة حول أسعار المحروقات السائلة في بعض الدول

-أسعار الغازوال بباقي دول العالم

أسعار الغازوال, يوم 19 فبراير 2018: بلغ السعر المتوسط للغازوال عالميا إلى 1.04 (الدولار الأمريكي) للتر ولكن توجد فروق ملحوظة ما بين الدول. فتكون الأسعار في الدول الغنية مرتفعة بالمقارنة مع الدول الفقيرة، أما الدول المنتجة والصادرة للبترول فتكون الأسعار أقل منها بكثير. وتعتبر الولايات الأمريكية المتحدة حالة استثنائية حيث تتميز بالتقدم الاقتصادي المتفوق ولكن في الوقت ذاته تكون أسعار الديزل فيها منخفضة.

تعود فروق أسعار الغازوال في الدول المختلفة إلى الدعم الحكومي للغازوال وحجم الضرائب. فيشتري جميع الدول في العالم النفط بذات الأسعار ولكنها فيما بعد تفرض ضرائب مختلفة مما يؤدي إلى اختلاف أسعار التجزئة للديزل.

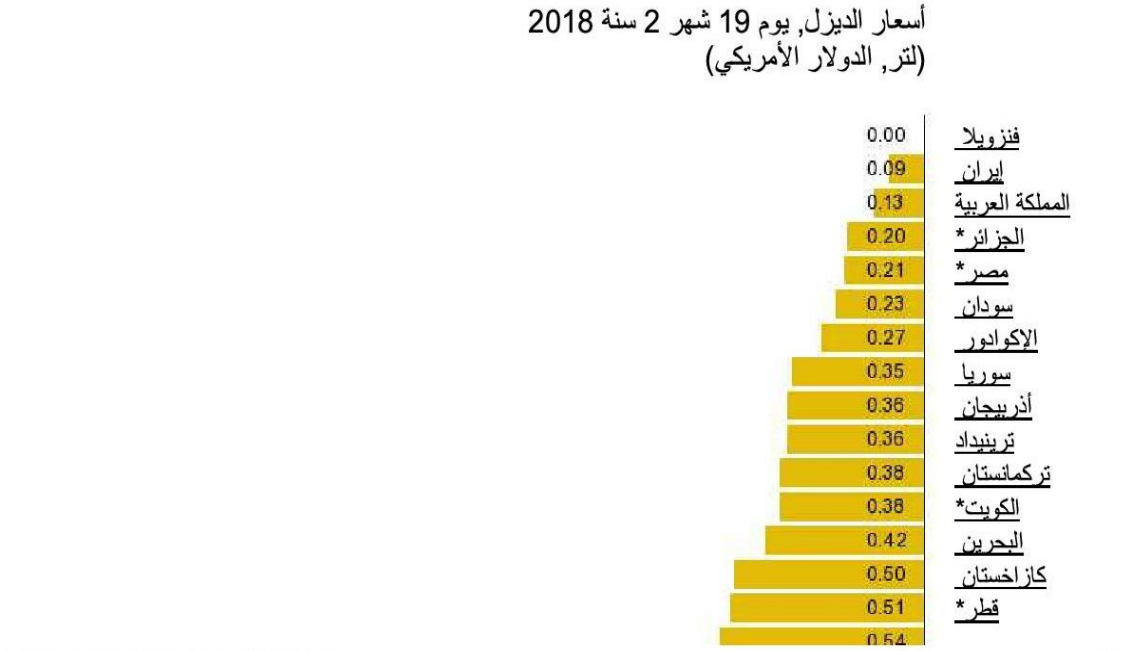

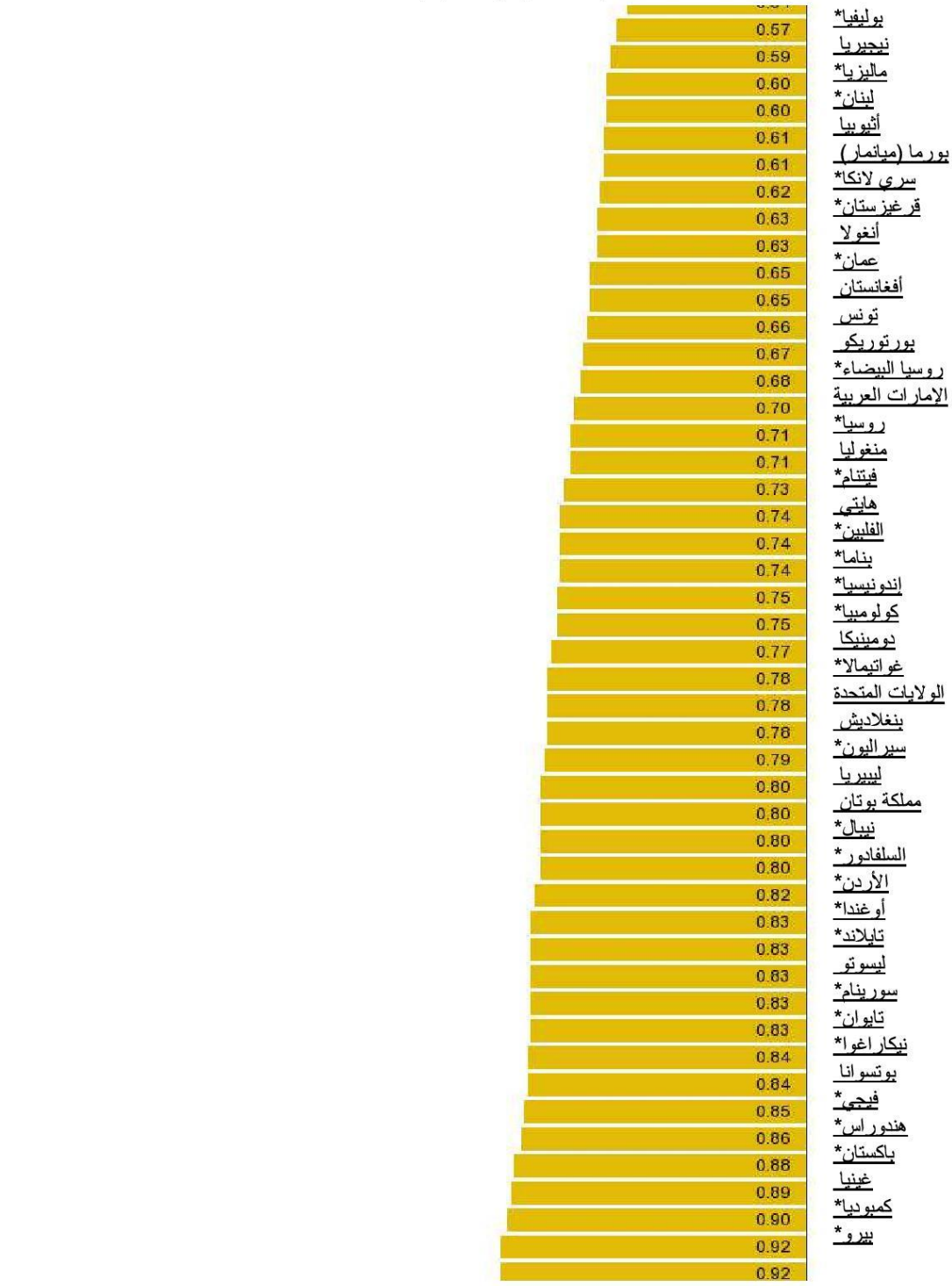
بوليفيا*
0.57
نيجيريا
0.59
ماليزيا*
0.60
لبنان*
0.60
أثيوبيا
0.61
بورما (ميانمار)
0.61
سري لانكا*
0.62
قرغيزستان*
0.63
أنغولا
0.63
عمان*
0.65
أفغانستان
0.65
تونس
0.66
بورتوريكو
0.67
روسيا البيضاء*
0.68
الإمارات العربية
0.70
روسيا*
0.71
منغوليا
0.71
فيتنام*
0.73
هايتي
0.74
الفلبين*
0.74
بناما*
0.74
إندونيسيا*
0.75
كولومبيا*
0.75
دومينيكا
0.77
غواتيمالا*
0.78
الولايات المتحدة
0.78
بنغلاديش
0.78
سيراليون*
0.79
ليبيريا
0.80
مملكة بوتان
0.80
نيبال*
0.80
السلفادور*
0.80
الأردن*
0.82
أوغندا*
0.83
تايلاند*
0.83
ليسوتو
0.83
سورينام*
0.83
تايوان*
0.83
نيكاراغوا*
0.84
بوتسوانا
0.84
فيجي*
0.85
هندوراس*
0.86
باكستان*
0.88
غينيا
0.89
كمبوديا*
0.90
بيرو*
0.92
0.92

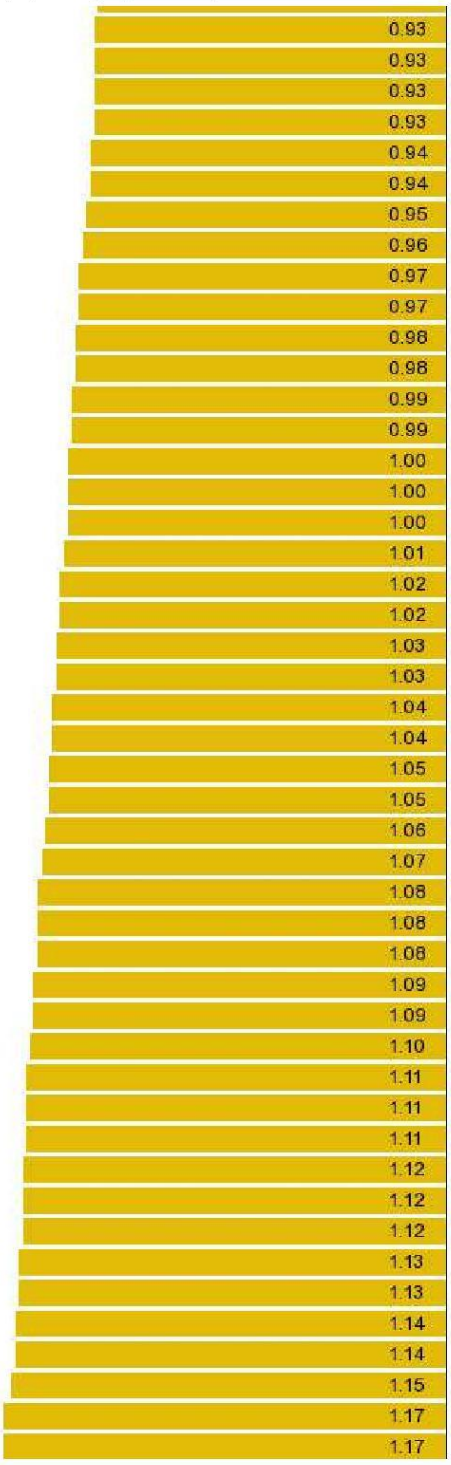
جمهورية 0.93
جورجيا* 0.93
موزمبيق 0.93
توغو 0.93
تشيلي* 0.94
تنزانيا* 0.94
أروبا* 0.95
كوستاريكا* 0.96
لاوس* 0.97
أوزبكستان 0.97
كينيا* 0.98
باراغواي 0.98
مولدافيا* 0.99
بوركينا فاسو 0.99
المكسيك* 1.00
غيانا 1.00
كندا* 1.00
الهند* 1.01
جمهورية بنين 1.02
ناميبيا 1.02
نيوزيلندا* 1.03
مدغشقر 1.03
غانا* 1.04
أوكرانيا* 1.04
سانت لوسيا* 1.05
الصين* 1.05
الغابون 1.06
البرازيل* 1.07
المغرب* 1.08
كوبا 1.08
الرأس الأخضر* 1.08
الكاميرون 1.09
موريتانيا 1.09
سوازيلاند 1.10
أستراليا* 1.11
تشاد 1.11
جزر كايمان* 1.11
السنغال 1.12
ساحل العاج* 1.12
اليابان* 1.12
الكونغو 1.13
الأرجنتين* 1.13
ملاوي* 1.14
جزر البهاما 1.14
مقدونيا* 1.15
مالي 1.17
موريشيوس* 1.17

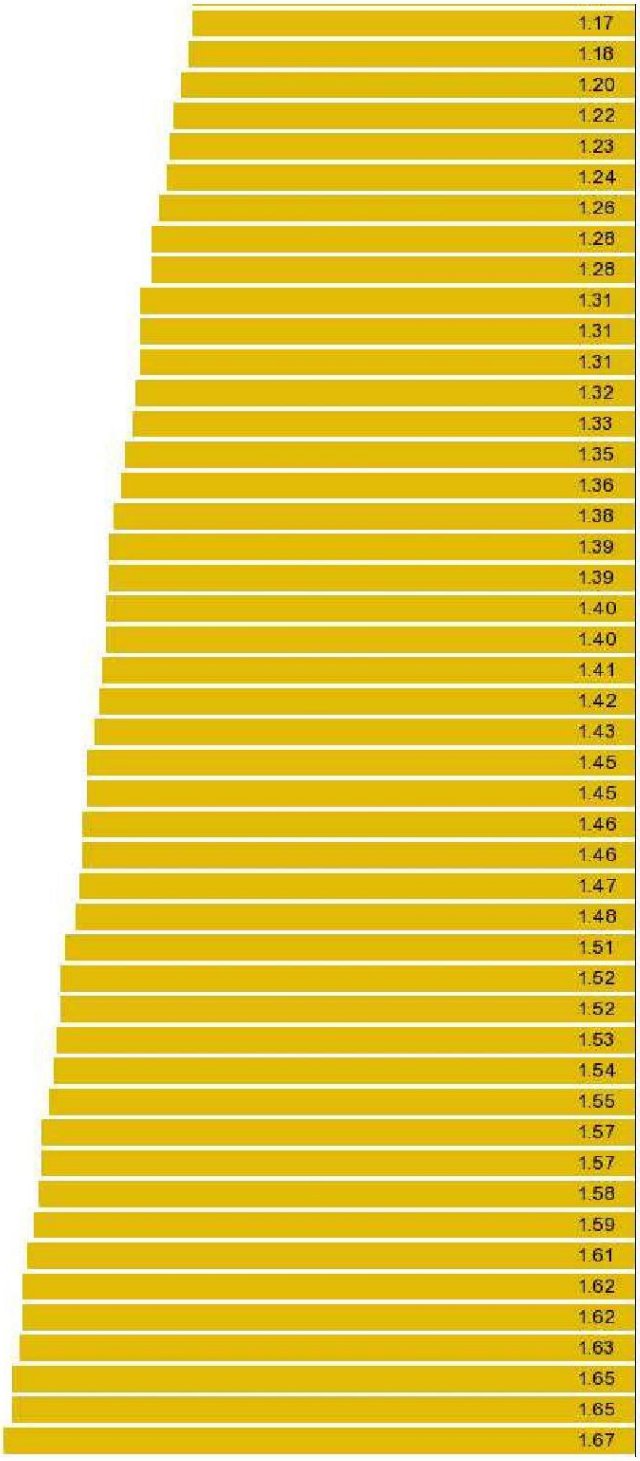
جامايكا* 1.17
رواندا* 1.18
غرينادا 1.20
سنغافورة* 1.22
أندورا* 1.23
لوكسمبورغ* 1.24
زيمبابوي 1.26
جنوب أفريقيا* 1.28
كوريا الجنوبية* 1.28
بوروندي 1.31
ليتوانيا* 1.31
هندوراس 1.31
بربادوس* 1.32
بلغاريا* 1.33
تركيا* 1.35
بولندا* 1.36
زامبيا* 1.38
البوسنة / 1.39
إسبانيا* 1.39
رومانيا* 1.40
النمسا* 1.40
اليمن 1.41
لاتفيا* 1.42
هنغاريا* 1.43
أوروغواي* 1.45
ألمانيا* 1.45
جمهورية 1.46
مالطا* 1.46
ليختنشتاين 1.47
سلوفاكيا* 1.48
كرواتيا* 1.51
الجبل الأسود* 1.52
مايوت* 1.52
سلوفينيا* 1.53
استونيا* 1.54
قبرص* 1.55
هولندا* 1.57
الدنمارك* 1.57
البرتغال* 1.58
أيرلندا* 1.59
صربيا* 1.61
سان مارينو 1.62
فنلندا* 1.62
بلجيكا* 1.63
يونان* 1.65
هونغ كونغ* 1.65
فرنسا* 1.67

24/02/2018
أسعار الديزل في جميع أنحاء العالم، يوم 19 شهر 2 سنة 2018 | GlobalPetrolPrices.com
الشرق الأوسط 1.69
ألبانيا 1.72
والس وفوتونا 1.72
سويسرا* 1.74
بريطانيا 1.77
السويد* 1.87
ايطاليا* 1.88
النرويج* 2.02
موناكو
أيسلندا*
2.02
1.5
1
0.5
0
Source: GlobalPetrolPrices.com

X تحليل التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين

قبل تحرير أسعار المواد البترولية السائلة في فاتح دجنبر 2015، كانت المصاريف والهوامش تحدد على مستوى تركيبة أسعار هذه المواد. لكن بعد تحرير أسعار المواد البترولية السائلة، لم يعد للإدارة أية صلاحية في تحديد هوامش الربح بالنسبة لأنشطة الاستيراد والتوزيع والبيع بمحطات الوقود. وتجدر الإشارة إلى أن مراقبة الأسعار بعد تحريرها يدخل في اختصاصات مجلس المنافسة.

وقد أكد المسؤولون داخل قطاع الطاقة والمعادن أنه يتم استيراد المواد البترولية السائلة من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وهولندا والهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ولم يثبتأبدا استيراد هذه المواد من مناطق النزاع.

كما أكد جميع المتدخلين أمام اللجنة فإن هناك أزيد من 18 شركة لتوزيع المواد البترولية السائلة بما فيها 11 شركة معتمدة لاستيراد هذه المواد البترولية. وبما أن تحديد الأسعار لا يدخل ضمن اختصاصات أي سلطة حكومية، فإن تحرير القطاع وتوازن العرض والطلب هو الكفيل بتحديد أثمان البيع.

وفي علاقة الأثمنة بالاستثمارات وتحقيق المنافسة وتحسين عرض المنتوج. فقبل التحرير، كانت تركيبة الأسعار تتضمن بعض المكونات التي تشجع على الاستثمار في القطاع أما بعد التحرير، فإن كل شركة بترولية لها استراتيجية خاصة للاستثمار. كما أن إنجاز قدرات التخزين سيساهم في تنافسية الشركات البترولية، لما ستوفر هذه القدرات من مرونة في التزود بالمواد البترولية، كما أن الاستثمار في تحسين جودة الخدمات على صعيد نقاط البيع هو معيار آخر لتنويع العرض وبالتالي الرفع من مقدار المنافسة. للإشارة فإن الشركات البترولية قامت ببرمجة عدة استثمارات وخاصة في قدرات الاستقبال والتخزين.

ولكن من جهة أخرى خلص لدى اللجنة، وجود نشاط مشبوه في القطاع يتجلى في ذهاب وإياب المحروقات في اتجاه ومن الأقاليم الجنوبية، مما قد يؤثر سلبا على التنافسية داخل القطاع. وقد أقر المسؤولون بوجود هذه الظاهرة بحكم الفارق بين السعر المطبق في الأقاليم الجنوبية والمعفى من الضرائب والسعر المطبق في باقي أقاليم المملكة. وقد تم التأكيد أن المصالح المعنية تعمل جاهدة لضبط كل المخالفين والمهربين.

ومن خلال بعض الإفادات خاصة من طرف بعض أرباب ومسيري محطات البنزين فإن هناك ظاهرة تتعلق بالبيع المتنقل والعشوائي خارج الضوابط القانونية، وذلك بأثمنة منخفضة عن ثمن بيعها بمحطات الوقود.

XIفعالية دور الدولة وأجهزتها في التحكم في منظومة تحديد أسعار المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات مؤطرا بمنظومة قانونية تتماشى وما هو معمول به دوليا، من حيث المعايير، في إشارة إلى قانون حرية الأسعار والمنافسة رقم 104.12 وقانون مجلس المنافسة رقم 20.13، وخلصت اللجنة إلى أن القطاع يحتاج بالخصوص للتعجيل بتفعيل دور مجلس المنافسة، وذلك للقيام بدوره في ضبط المنافسة الشريفة داخل السوق.

وقد أكد ممثلو القطاعات الوزارية المستجوبون أن الحكومة تعمل على تتبع سوق المحروقات، من خلال التدابير التالية:

- تتبع بشكل دائم تطور أسعار المواد البترولية على صعيد السوق الدولية
- استمرار احتساب الاسعار كل نصف شهر استنادا الى تطور الأسعار الدولية ومستوى صرف الدولار، مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة الأسعار المعتمدة قبل التحرير،
- ترصد تطور الأسعار المطبقة في بعض محطات الوقود، عبر الأعوان التابعين لوزارة الطاقة و المعادن ووزارة الداخلية،
- مقارنة الأسعار المعتمدة بالأسعار الافتراضية،
- متابعة دائمة لمستويات التموين و التخزين من طرف وزارة الطاقة والمعادن.

وعليه، فقد كانت استنتاجاتها الأولية كما يلي:

- استمرار تغيير الأسعار من طرف المهنيين كل فاتح و 16 من كل شهر، ما من شأنه أن يؤول على أنه مؤشر على ممارسة مخلة بالمنافسة،
- ملاحظة سلوك موازي في سياسة الأسعار المطبقة من طرف الفاعلين،
- تطابق تطور الأسعار للتطورات المسجلة في السوق الدولية مع اختلاف في النسب،
- تقارب بين معظم الأسعار المسجلة في محطات الوقود، ماعدا فيما يخص بعض الشركات،
- توسيع الفارق بين الأسعار المحتسبة استنادا إلى تركيبة الأسعار ما قبل التحرير و الأسعار المعتمدة.

مقارنة تطور الأسعار منذ التحرير

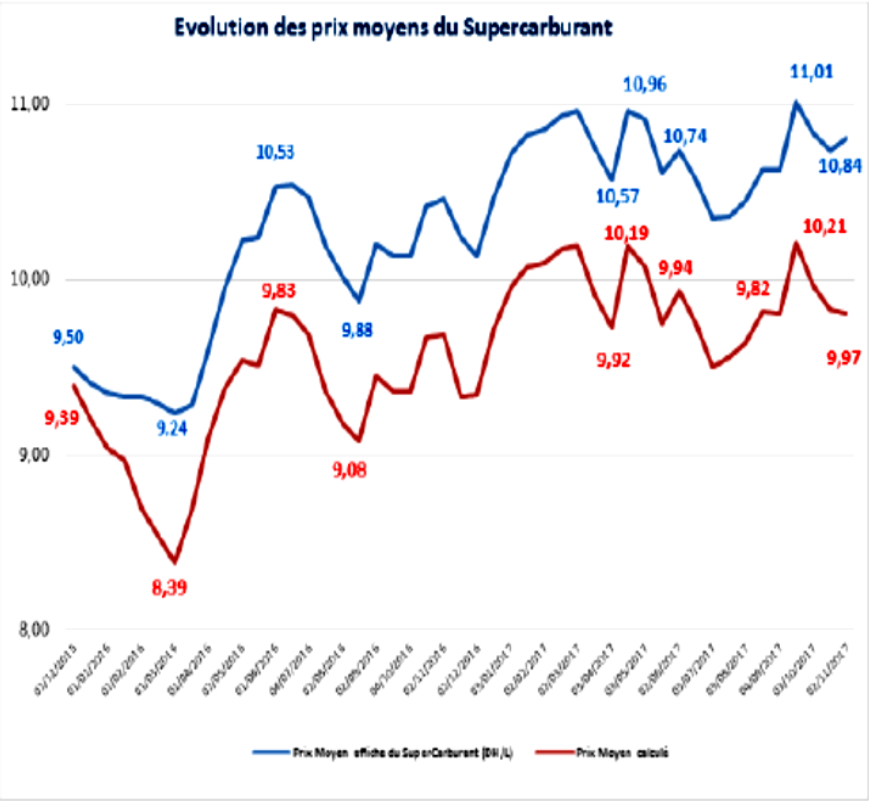

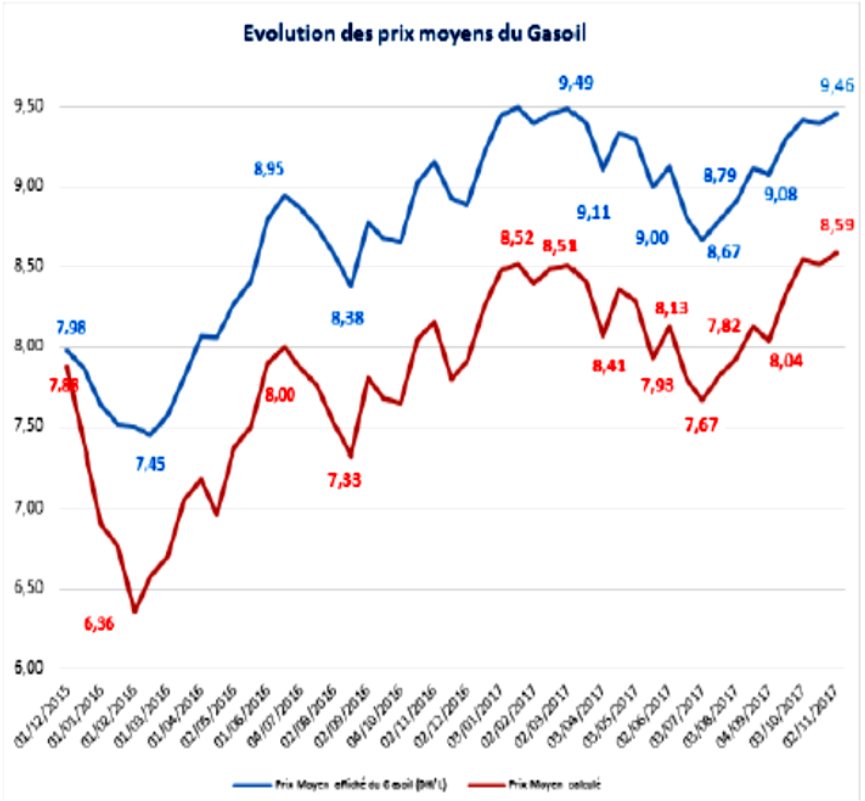

- وبناء على ذلك، فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مراسلة شركات توزيع المحروقات من أجل ايفاء الوزارة بالأسعار المطبقة في شبكة التوزيع التابعة لها، وذلك من أجل تعميق دراسة تطور القطاع (دجنبر 2016).
- تنبيه المهنيين كتابة الى أن السلوك الموازي الملاحظ في سوق المحروقات يمكن أن يستنتج منه وجود وتواطء في القطاع والإخلال بمبدإ المنافسة الشريفة (19 ماي 2017).
- اصدار بيان من طرف لجنة اليقظة يؤكد رفع مهنيي القطاع لهوامش الربح الخاص، وكذا ملاحظة فوارق بين الأسعار المطبقة، وتلك الناتجة عن تركيبة الأسعار قبل التحرير (9 يونيو 2017).
- عقد لقاء مع الشركات من اجل تدارس تطور السوق منذ التحرير (14يونيو 2017).
- إطلاق بحث ميداني في قطاع المحروقات من أجل رصد كل الممارسات التي من شأنها الاخلال بالشفافية في تحديد أسعار المحروقات
- اعداد تطبيق هاتفي يمكن المستهلك من التعرف على الأسعار المطبقة بغية ترشيد اختياراته
- إصدار قرار وزاري من أجل تكريس الشفافية و إلزامية إشهار الأسعار

وردا على هذه المعطيات أكد مهنيو القطاع:

1-على التزامهم التام بمقتضيات بروتوكول المصادقة الذي انخرطت فيه الشركات بصفة تلقائية وإرادية بعد التحرير. حيث تم التسطير على أنه تجاوبا مع مراسلة وزير الشؤون العامة والحكامة فقد قررت معظم الشركات مراجعة دورية تغيير الأسعار لتفادي كل أشكال التوازي

2- أما بخصوص وجود فارق بين ثمن البيع العمومي المحتسب على أساس تركيبة الأسعار قبل التحرير وثمن البيع المتوسط الملاحظ داخل السوق الوطنية، فقد تم تقديم المعطيات الآتية:

- أول سبب لوجود هذا الفارق هو أن طريقة الاحتساب المعتمدة من طرف وزارة الشؤون العامة والحكامة تعود لسنة 1997 وغير محينة
- هذا الفارق، الذي يعتبر طبيعيا داخل سوق حديثة العهد بالتحرير، آخذ في التناقص ولا يتجاوز حاليا مستوى 7% من ثمن البيع الإجمالي
- يجب أخذ بعين الاعتبار ارتفاع التكاليف المرتبطة بالاستثمارات المفروضة على الشركات لأجل الرفع من المخزونات الاستراتيجية وتحسين جودة المنتوج والخدمات
- يجب أخذ بعين الاعتبار نسب التضخم التي تتراوح بين 1% و 3% سنويا
- ضرورة احتساب نفقات تغطية المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات سعر المواد الخام وأسعار صرف العملات الأجنبية. وذلك من خلال اقتناء خدمات للتأمين ومنتوجات بنكية لتغطية المخاطر.

XIIتأثير أثمنة المحروقات على القدرة الشرائية

وخلال سنة 2016 كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن بنية إجمالي الدخل المتاح للأسر ارتفع بنسبة 2.1% ليبلغ 665.1 مليار درهم، خصصت نسبة 87.6 في المائة منه لنفقات الاستهلاك النهائي عوض 86.4 في المائة المسجلة سنة 2015 .

كما أوضحت المندوبية في مذكرة إخبارية حول الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية لسنة 2016، أن معدل ادخار الأسر تراجع ب 1.2 نقطة ليبلغ 12.9 في المائة سنة 2016. وبلغ الدخل المتاح للأسر حسب الفرد 19286 درهما سنة 2016 مرتفعا بنسبة 1 في المائة، كما ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 1.6 في المائة، وهو ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر بنسبة 0.6 في المائة.

يظهر مما سبق التأثير المباشر لارتفاع المحروقات على القدرة الشرائية للمواطنين.

XIIIأثمنة المحروقات وضمان شروط المنافسة بالقطاع

يظل مجلس المنافسة المؤسسة الدستورية المخول لها السهر على ضمان احترام قواعد المنافسة بين مختلف المتدخلين في السوق. ومنحه دستور 2011 صلاحيات واسعة في المجال، إذ متعه بسلطة الإحالة الذاتية، إذا لا حظ ممارسات تنافي شروط المنافسة. لكن المؤسسة أصبحت مشلولة بسبب عدم تعيين رئيسها والمكتب الجديد وفق القانون المعدل المنظم لعمل المجلس. ورغم تقديم بعض جمعيات المستهلكين بطلبات للدراسة من طرف المكتب، فإنها ما تزال في الرفوف حتى تكتمل هيكلة المؤسسة.

إن اللجوء إلى مجلس المنافسة، وفق القانون 20.13، المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6270، الذي أضيف له اختصاصات من بينها: وضع آليات رقابية للتحقيق بيد السلطات المختصة(مجلس المنافسة) و تحيين قواعد القوانين المتعلقة بمراقبة عملية التركيز في حالة إذا ما اتضح له ذلك.

وعن وجود اتصال سابق أو حالي بين مجلس المنافسة والحكومة بخصوص موضوع أسعار المحروقات، أكد رئيس مجلس المنافسة لأعضاء المهمة الاستطلاعية، إن "الحكومة لم يسبق لها القيام بأي اتصال أو طلب أي بحث بهذا الشأن"، كما كشف أن الاتصال الوحيد الذي توصل به، هو من طرف لجنة الاستطلاع البرلمانية التي شكلت لهذا الغرض، وقام بتعيين مقررين لإجابة عن أسئلتها وتقديم رأي المجلس، إلا أنه في غياب أعضائه لا يمكن المصادقة على أي شيء، وبذلك يصعب التأكيد على وجود تواطئ بين شركات المحروقات في تحديد الأسعار في محطات الوقود من عدمه.

XIVاستنتاجات

1- أول مستفيد من عملية رفع الدعم عن المواد البترولية وتحرير القطاع هو سياسة الدولة التي استفادت من توفير ما يزيد عن 35 مليار درهم سنويا، التي تشكل نفقات المقاصة والتي بلغت سنة 2012 مستوى قياسيا يقدر ب 56 مليار درهم، هذه الأغلفة المالية التي تمت إعادة برمجتها لخدمة القطاعات الاجتماعية وتوجيه الدعم المباشر نحو الفئات الأكثر حاجة.

2- من خلال تحليل منظومةالأسعار، اتضح أنها تتكون من شطرين أساسيين: شطر ثابت يتعلق بالضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، وشطر متغير يتعلق بسعر المنتوج العالمي ومصاريف استيراده وتوزيعه. وهذه التركيبة اتضح انها معمول بها في جل الدول غير المنتجة للنفط والخاضعة لتحرير القطاع.

3- دون اعتبار لمستوى الضر لب المفروضة، فإن الأسعار المطبقة في المغرب بعد التحرير تبقى من بين الأسعار المنخفضة مقارنة بنظيراتها في الدول غير المنتجة للبترول.

4- تعدد الشركات وتنوع مصادر شراء النفط ووجود استر اتيجيات استثمارية هي من بين مؤشرات المنافسة.

5- التغيير في سعر النفط الخام على الصعيد الدولي يتم عكسه على الثمن داخل المغرب بصفة مباشرة، ولكن أساسا في الشطر المتغير من تركيبة الأسعار بشكل متفاوت.

6- غياب الإجراءات المصاحبة لتحرير سوق المحروقات، وعلى رأسها غياب نظام للتتبع الدقيق لحركة الاسعار على المستوى الدولي و أثرها على المستوى الداخلي، والتدخل عند الضرورة كما هو معمول به في المواد الغذائية الأساسية المحررة؛

7- تسجيل تقارب بين أسعار البيع المطبقة على مواد المحروقات بين مختلف الشركات والمحطات في مختلف المناطق والجهات، خاصة عند بداية التحرير مع تسجيل تغيير في هذا التقارب مؤخرا؛

8- تسجيل تغيير في أسعار البيع للعموم في فاتح والسادس عشر من كل شهر عند بداية العمل بالتحرير، وكل عشرة أيام من طرف بعض الشركات ومؤخرا كل أسبوع من طرف عدد من الشركات؛

9- تسجيل تنامي إحداث محطات الوقود بنسب عالية مقارنة مع مرحلة ما قبل التحرير؛

10- تسجيل فرق وتفاوت بين الثمن الناتج عن تطبيق تركيبة الأسعار (والتي كانت معتمدة قبل التحرير) وثمن بيع للعموم المعتمد من طرف الشركات؛

11- عدم تغييرواستمرارنفس هوامش الربح بالنسبة لأرباب ومسيري محطات الوقود.

12- إن القطاع البنكي هو الذي استفاد من فترة المقاصة بحكم تغطيته لمديونية الدولة اتجاه الشركات بفو ائد عالية.

XV توصيــات

توصي لجنة المهمة الاستطلاعية :

1- مهنيي القطاعبمواصلة وتكثيفنشاطهم الاستثماري قصد تنويع العرض وتجويده وتوفير المخزونات الكافية، وعلى الحكومة تشجيع هذا النشاط.

2- بمراجعة شروط تمويل القطاع البنكي للشركات، قصد تحقيق التوسع الاستثماري، وبالتالي تخفيف الضغط على مالية الشركات ما يمكن أن ينتج عنه خفض الأثمنة بصفة غير مباشرة.

3- الحكومة بالتفكير في صيغة لمراجعة المنظومة الضريبية ودراسة التجارب المتعلقة بالضريبة على الاستهلاك الداخلي المتحركة صعودا ونزولا في علاقة بالسوق الدولي، قصد حماية القدرة الشر ائية من جهة، وتعزيز الموارد الضريبية للدولة من جهة أخرى.

4- الحكومة بتكثيف جهود مر قبة قطاع المحروقات عن كثب ومحاربة كل الممارسات المشبوهة.

5- الحكومة والسلطات المحلية والمجالس المنتخبة بتطوير آليات لتشجيع النقل الجماعي والعمومي، قصد خفض الطلب على المحروقات السائلة التزاما بمقتضيات توصيات قمم المناخ وحفاظا على القدرة الشر ائية للمواطنين.

6- الحكومة وجميع الفاعلين بمواصلة الجهود لتشجيع الحصول على الطاقات البديلة والمتجددة خصوصا في المجالات الأكثر استهلاكا للطاقات التقليدية.

7- بضرورة قيام مجلس المنافسة بأدواره للتأكد من وجود حقوق استئثارية أو فرض ممارسات موحدة فيما يتعلق بأسعار أو شروط البيع؛

8- بضرورة قيام مجلس المنافسة بتحليل وضبط وضعية المنافسة في سوق المحروقات، ومر قبة الممارسات المنافية لها وعمليات التركيز والاحتكار؛

9- بإحداث آلية حكومية لتتبع ورصد الاسعار على المستوى الدولي والوطني ونشر أعمالها و اتخاذ الاجراءات المناسبة والضرورية لحماية المستهلك؛

10- بمراجعة القو انين المؤطرة لإنشاء شركات ومقاولات المحروقات، لتسهيل دخول فاعلين جدد إلى سوق توزيع المحروقات ضمانا لتشجيع المنافسة؛

11- بإيجاد حل لمسألة الفصل ما بين أنشطة التخزين وعملية البيع بالتقسيط، اللتان توجدان في وضعية ارتباط هيكلي، عبر توزيع جغرافي يأخذ بعين الاعتبار طلب الاستهلاك لكل منطقة؛

12- بالعمل على إنشاء الشركات البترولية لشركات فرعية خاصة بأنشطة تخزين المواد البترولية (Filialisation) حتى لا تتدخل في نفس الوقت في الأنشطة الخاصة بالتوزيع ؛

13- بالعمل على تغيير خريطة توزيع المحروقات بطريقة جذرية لمو اكبة تحرير القطاع؛

14- فيما يخص الطريق السيار بمراجعة المسافة الدنيا بين المحطات، وفسح المجال لغير شركات التوزيع مع تشديد المر قبة على محطات توزيع المحروقات الموجودة به، نظرا لوجود ظروف موضوعية تدفع الشركات المتواجدة على نفس المحور الطرقي إلى الاتفاق على الأثمان بصورة تلقائية أو متعمدة نظرا لعدم توفر "المستهلك-مستعمل الطريق السيار" على فرصة للاختيار ؛

15- بالعمل على إحداث مرصد لتتبع ونشر المعطيات الخاصة بأسعار المحروقات المطبقة في جميع محطات توزيع المحروقات مع إتاحة الاطلاع العمومي على محتواها والعمل على تحيينها؛

16- بالزيادة في الحرية التدبيرية لأصحاب محطات التوزيع عن طريق تحديد مدة عقد التسيير الذي يربط شركات المحروقات وأصحاب محطات التوزيع في فترة زمنية متوسطة نسبيا (من 5 إلى 6 سنوات)، مع إعطاء الإمكانية لأصحاب هذه المحطات غير المملوكة لشركات المحروقات والمسيرة بعقد تدبير من تغيير العلامات التجارية والممون بعد مرور هذه الفترة دون إجراءات تعاقدية تعجيزية (قيمة التجهيزات والمقابل المالي للتغيير)، هذا الإجراء من شأنه إدخال نوع من المنافسة بين شركات المحروقات في ما يتعلق بالتوفر على محطات التوزيع والذي قد ينعكس إيجابا على ثمن البيع النهائي؛

17- بحث شركات المحروقات الصغيرة على إيجاد أشكال التعاون فيما بينها للتقليص من التكاليف (تجميع عملية الشراء والنقل والتخزين)؛

18- باعتماد نظام للمر قبة في شأن مصادر التموين وجودة المنتوج؛

19- بالتحقق من مدى جدية الجودة في المنتوجات المصنفة "ممتازة" في محطات الوقود.

مقرر المهمة الاستطلاعية

السيد النائب سعيد ضور

XVIالوثائق التي توصلت بها لجنة المهمة الاستطلاعية

مصدر الوثيقة	موضوع الوثيقة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	-PARC DE VEHICULES ENREGISTRES AU SYSTEME DE GESTION (CMS). -مقارنة أسعار بيع الغازوال والبنزينفي المغرب وبعض الدول (الأسعار معبر عنها بالدرهم للتر). -هوامش الربح في قطاع المحروقات خلال فترة تقنين الأسعار. -Lettres adressées par le Ministre Délégué Auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Générales et de la Gouvernance, aux sociétés opérantes dans le secteur des carburants, le 19 mai 2017 . -اتفاق المصادقة على أسعار المواد النفطية بين حكومة المملكة المغربية وقطاع المواد النفطية والنصوص المصاحبة له للفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015. باللغتين العربية والفرنسية. -محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 14 يونيو 2017 من مهنيي قطاع المواد النفطية. -محضر الاجتماعين المنعقدين بتاريخ 12 نونبر 2014 حول المواد النفطية. -محضر اجتماع اللجنة المكلفة بتحديد أسعار بيع المحروقات السائلة. -محضر اجتماع مع أرباب محطات الوقود المنعقد بتاريخ 17 نونبر 2017 حول المواد النفطية. -مذكرة حول تطور أسعار الزيوت الغذائية. -مذكرة حول تحرير أسعار المحروقات السائلة. -جواب وزارة الشؤون العامة بخصوص هوامش الربح التي كانت تستفيد منها شركات توزيع المحروقات قبل التحرير وبعده. -جواب الوزارة على طلب اللجنة الاستطلاعية بشأن البحث الميداني حول تحرير المحروقات والدراسة المشتركة مع وزارة الطاقة والمعادن حول هامش الربح.
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	- إحصائيات حول تطور أسعار المحروقات في علاقتها بتطور أسعار البترول في السوق الدولية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية نهاية 2017: - أسعار البترول الخام والمواد البترولية المكررة في السوق الدولية - تطور أسعار الغازوال والبنزين في السوق الدولية وأسعار البيع بالسوق الوطنية من فاتح يناير 2012 إلى 30 نونبر 2015. - تطور أسعار الغازوال والبنزين في الفترة ما بين فاتح دجنبر 2015 ونهاية 2017.

	- هامش الربح من فاتح يناير 2012 إلى نهاية نونبر 2015 حسب بنية الأسعار التي كانت معتمدة قبل تحرير أسعار المحروقات. - نتائج استهلاك الطاقة حسب القطاعات الاقتصادية. - هوامش الربح بعد تحرير أسعار المحروقات.
إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	-حصص الشركات المغربية من استيراد البنزين والغازوال منذ سنة 2012. -الكميات المستوردة من المحروقاتخلال الخمس سنوات الأخيرة، و حصة كل شركة من شركات توزيع المحروقات. -البيانات المتعلقة بعمليات استيراد المحروقات خلال الخمس سنوات الأخيرة عند وصولها لمحطة الجمارك. -مجموع مبالغ الرسوم الجمركيةالمؤداة بالنسبة لكميات المحروقات(الغازوال و البنزين) المستوردة خلال الخمس سنوات الأخيرة. -المعطيات المتعلقة بالثمن المتوسط للتر الواحد من الغازوال والبنزين، بعد أداء جميع الرسوم والمكوس المستخلصة من طرف هذه الإدارة منذ 2012.
مديرية الميزانية وزارة الاقتصاد والمالية	-مذكرة حول تحرير أسعار المحروقات السائلة - Note : Division du secteur Agricole, de la pêche maritime et du soutien des prix sur la fiscalité des produits pétroliers . - : Division du secteur Agricole, de la pêche maritime et du soutien des prix Rapport produit en 2012 sur la réforme du système de compensation . -ورقة حول السجل الاجتماعي الموحد. -التجارب الدولية حول إصلاح أنظمة الدعم. -أهم المحطات التاريخية: المواد النفطية والمواد الغذائية -Fiche a/s des structures des prix des produits pétroliers - Informations relatives à l'opération de couverture du prix du gasoil réalisé en 2013. -نظام المقاصة : النشأة والتطور وظرفية الإصلاح. -عرض حول المقاصة وتعريفة المواد النفطية السائلة. - Etude du système de la compensation Diagnostic et perspectives de Réforme. - Consommation énergétique par secteur économique : année 2016.

	-مذكرة حول نظام المقاصة. -مذكرة حول إصلاح نظام المقاصة.
مجلس المنافسة	-ملخص عن الإحالة المتعلقة بقطاع المحروقات.
جمعية النفطيين	-La libération du secteur de la distribution pétrolière : janvier 2018.
مكتب الصرف	-ملخص اشغال الاجتماع مع اللجنة البرلمانية الاستطلاعية المؤقتة حول أسعار بيع المحروقات للعموم. -الجداول التفصيلية لواردات المغرب من المحروقات موضوع البحث، حسب الكمية، القيمة، الأسعار المحتسبة وبلد المنشأ برسم الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 ومن يناير إلى شتنبر 2017. -بيانات الاستثمارات الخارجية بالمغرب مفصلة حسب الدول برسم الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 ومن يناير إلى يونيو 2017. -تحويلات الشركات المتخصصة في المحروقات مفصل حسب تحويلات أداء السلم وتحويلات الأرباح الموزعة على المساهمين. -جدول المعطيات المتعلقة بتحويلات الشركات المغربية، المتخصصة في المحروقات، مفصلة حسب تحويلات أداء السلع وتحويلات الأرباح الموزعة على المساهمين، خلال فترة 2013-2017. -الجداول التفصيلية لواردات المغرب من المحروقات موضوع البحث، حسب الكمية القيمة الأسعار المحتسبة وبلد المنشأ برسم الفترة من 2012- 2017.